International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

# The Impact of the Corona Pandemic on The Application of IFRS 9 In the Management of Financial Assets in Egyptian Banks

*Esam Khalaf*
https://www.doi.org/10.56830/UMAK3611

## Abstract

Shortly before the COVID 19 crisis, the Financial Accounting Standards Board reformed the accounting requirements for modeling and accounting for provisions in lending operations. The Financial Accounting Standards Board (FASB) put these amendments into effect in January 2020, and the International Accounting Standards Board (IASB) issued IFRS 9, which went into effect in 2018. The crisis that could develop from COVID19 will be the first test of the new credit loss models that have arisen Originally from another global financial crisis in 2009. This paper provides an overview of these new ECL & CECL models. This is done by explaining the main differences between loan models. As a result of conducting the study, the expected credit loss model - even if it reflects the management method - should be implemented once, necessary and unchanged once implemented. All available information must be incorporated into the form. As a result, companies cannot be wary of increasing creditworthiness, but changing the macroeconomic outlook is an important driving force for the credit model.

**Keywords**: COVID19, US GAAP, Current Expected Credit Losses (CECL), IFRS 9, ECL.

International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

# تأثير جائحة كورنا على تطبيق IFRS 9 في إدارة الأصول المالية في البنوك المصرية

**د. عصام خلف احمد سيد**
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
الاكاديمية الحديثة لعلوم الحاسب وتكنولوجيا الإدارة بالمعادي
E-mail: Esam-khalaf@std.bus.asu.edu.eg

## ملخص البحث

قبل أزمة COVID 19 بقليل، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصلاح المتطلبات المحاسبية لنمذجة ومحاسبة المخصصات في عمليات الإقراض. وادخل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هذه التعديلات حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٠، وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) IFRS 9، والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٠١٨. وستكون الأزمة التي يمكن أن تتطور من COVID19 أول اختبار لنماذج الخسائر الائتمانية الجديدة التي نشأت في الأصل من أزمة مالية عالمية أخرى في عام ٢٠٠٩. ويقدم هذا البحث لمحة عامة عن هذه النماذج الجديدة لخسائر الائتمان المتوقعة ECL & CECL. وذلك من خلال شرح الاختلافات الرئيسية بين نماذج القروض. ونتج عن اجراء الدراسة أن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة -حتى لو كان يعكس طريقة الإدارة- يجب أن يتم تنفيذه مرة واحدة، وضروريًا ودون تغيير بمجرد تنفيذه. ويجب دمج جميع المعلومات المتاحة في النموذج. ونتيجة لذلك، لا تستطيع الشركات الحذر من زيادة الجدارة الائتمانية، ولكن تغيير النظرة العامة للاقتصاد الكلي يمثل قوة دافعة مهمة لنموذج الائتمان.

**الكلمات الرئيسية**: COVID19، US GAAP، الخسارة الائتمانية المتوقعة الحالية (CECL)، IFRS 9، ECL.

## ١ـ مقدمة:

كان المعياران الدوليان لإعداد التقارير المالية ٩ و326 ASC استجابة لطلب من دول مجموعة العشرين للإصلاح في أعقاب الإطار العالمي المالي The global financial crisis (GFC). في سياق خسائر الائتمان، تم انتقاد نموذج الخسارة المتكبدة لعدد من الأسباب، أهمها ركز على حقيقة أنه كان يعتبر ذو توجه تاريخي للغاية وبالتالي كان من الممكن أن يساهم في التأخير في الاعتراف بالخسائر أثناء الأزمة المالية. على سبيل المثال، كان نموذج الخسارة المتكبدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ معقدًا بسبب السماح بمناهج انخفاض القيمة المتعددة. كجزء من إصلاحاتهما، وقرر مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية تطوير نموذج جديد (ما يسمى بـ "نموذج خسارة الائتمان المتوقعة"Expected Credit Loss (ECL) في حالة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ ونموذج "خسارة الائتمان المتوقعة الحالية" Current Expected Credit Loss(CECL) في الولايات المتحدة) التي توفر معلومات عن خسائر القروض أكثر من نموذج الخسارة المتكبدة. ويسعى كلا النهجين، ECL وCECL، إلى توفير معلومات شفافة وفي الوقت المناسب عن التغيرات في مخاطر الائتمان. وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IFRS 9 في يوليو ٢٠١٤، بينما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية ASC 326 في يونيو ٢٠١٦. وتم اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠١٦ ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٨. ودخل ASC 326 حيز التنفيذ في ١٥ ديسمبر ٢٠١٩ لمقدمي SEC.

وتم تطوير IFRS 9 وASC 326 بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ويشتمل كلا المعيارين المحاسبيين على نموذج خسارة متوقع كوسيلة لتقليل خسائر الائتمان. نتيجة لوباء COVID-19 العالمي،

وتواجه البنوك قدرًا كبيرًا من عدم اليقين بشأن الحجم المحتمل للديون المعدومة التي ستحتاج إلى تقليلها. وتحتاج البنوك إلى إعادة تقييم أصول قروضها، عن طريق تحديث نماذج المخاطر لديها مع توقعات بشأن معدلات التخلف عن السداد المحتملة والتطورات الاقتصادية الكلية والمالية المستقبلية. ومع ذلك، يوجد العديد من التدخلات في جميع أنحاء العالم. وتتناول هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية موقف بشأن التطبيق الاحترازي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. حيث منح قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي من فيروس كورونا في الولايات المتحدة البنوك تأجيلًا اختياريًا لتنفيذ نموذج CECL حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وهذا البحث يعالج التحديات التي تواجه البنوك عند تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة خلال الأزمة الحالية. ويناقش تأثير تدخل الجهات التنظيمية على إمكانية مقارنة التقارير المالية المستقبلية والشفافية وما إذا كان هناك مجال متكافئ.

في أواخر عام ٢٠١٩، ظهر شكل جديد من فيروس كورونا يُدعى COVID-19 في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي الصينية. ثبت أن المرض شديد العدوى وينتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم لدرجة أن منظمة الصحة العالمية أعلنت عن انه جائحة في ١١ مارس ٢٠٢٠ ( World Health Organization, 2020a). ولقد كانت التكلفة البشرية للوباء كارثية وكانت محاولات الحكومات لاحتواء انتشار الفيروس شديدة القسوة لدرجة أن النشاط الاقتصادي العالمي أوشك على التوقف. وأصبحت العديد من الصناعات غير قابلة للحياة نتيجة لتكاليف الاحتواء هذه، مما أدى إلى خسارة كبيرة في فرص العمل وإغلاق الأعمال. ومن بين التأثيرات الأخرى، تشمل تأثيرات التدفق النقدي على عدم قدرة الأفراد والمنظمات على خدمة التزاماتهم بشكل مناسب وسداد ديونهم بسبب القيود الاقتصادية. وتعتبر العواقب السلبية المحتملة على استقرار القطاع المالي العالمي غير مسبوقة، وتنافس أزمات سابقة مثل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ (GFC) وحتى الكساد الكبير الذي بدأ في عام ١٩٢٩. على سبيل المثال، في أستراليا وحدها، تم تقدير ذلك مؤخرًا، حيث قد تواجه البنوك الأسترالية الأربعة الكبرى ديونًا متعثرة بقيمة ١٤ مليار دولار (Ayers, 2020).

وفي وقت كتابة هذا البحث، لم تكن هناك إشارات واضحة حول موعد انحسار جائحة COVID-19 مما يؤدي إلى حالة عدم يقين كبيرة فيما يتعلق بالعواقب الاقتصادية للأزمة. ومع استمرار انتشار COVID-19 في جميع أنحاء العالم، تواجه البلدان تباطؤًا اقتصاديًا عامًا وارتفاعًا في مستويات البطالة وتراجعًا في ثقة المستهلك. حيث قامت حكومات مختلفة ببعض التدخلات الرئيسية في اقتصاداتها الوطنية كدعم الأفراد، بما في ذلك تحسين الوصول إلى المزايا الاجتماعية، مثل دعم الدخل وإعانات البطالة؛ دعم الشركات والهيئات الحكومية الأخرى، بما في ذلك المنح والقروض؛ ودعم الأنظمة المالية، بما في ذلك أدوات السياسة النقدية مثل تخفيضات أسعار الفائدة وشراء السندات الحكومية. ونظرًا لأن هذه الظروف الصعبة يمكن أن تستمر لفترة طويلة ولها آثار سلبية طويلة الأجل على النتائج المالية للشركات التي تحتاج إلى إعادة تقييم أصول قروضها. فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع احتياطيات خسائر القروض، مما يؤثر على احتياطيات رأس المال، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات الملاءة المالية وعدم السيولة المحتملة في الأسواق العالمية.

وتتم تغطية محاسبة مخصصات خسائر القروض في جميع أنحاء العالم في مجموعة فرعية من معايير المحاسبة. ونوضح أوجه التشابه والاختلاف في المعايير وما إذا كان تطبيقها سيؤدي إلى تكافؤ الفرص بين البنوك في جميع أنحاء العالم. حيث قدم كل من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ( IFRS 9) والمعيار المحاسبي الأمريكي (FASB) التابع لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB 326) نماذج خسارة الائتمان المتوقعة (ECL)، والتي تستند إلى المعلومات المستقبلية. وتمثل محاسبة مخصصات خسائر القروض، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة، تحديًا خاصًا للبنوك حيث تم تطويرها لدمج تقديرات تقريبية للأحداث الائتمانية، وما يترتب عليها من عجز نقدي، وتستند إلى نموذج يستخدم احتمالات مرجحة إحصائية للمخاطر. خلال عام ٢٠١٨، ونشرت الشركات لأول مرة تقاريرها السنوية بناءً على أرقام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. وبالتالي، كانت هناك فرصة ضئيلة لفحص تأثير محاسبة

الخسائر الائتمانية المتوقعة. نظرًا لارتفاع مستوى عدم اليقين المرتبط بحجم هذه الأزمة، وستجد البنوك صعوبة أكبر في استخدام التقديرات الاحتمالية المضمنة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بالإضافة إلى الاختلافات المحتملة بين المحاسبة من قبل البنوك في جميع أنحاء العالم، يوجد العديد من التدخلات التي تؤثر على تطبيق المعايير الحالية. حيث سارعت الهيئات الإشرافية المصرفية وواضعو معايير المحاسبة والجهات التنظيمية الأخرى في جميع أنحاء العالم إلى تطوير إرشادات للشركات المبلغة فيما يتعلق بتحديات التقارير المالية وانعكاسات COVID-19. على سبيل المثال، قامت كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية The Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)، والهيئة المصرفية الأوروبيةEuropean Banking Authority (EBA)، وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبيةThe European Securities and Markets Authority (ESMA)، وبنك إنجلترا The Bank of England (BoE) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مؤخرًا المستندات المنشورة التي تعبر فيها عن رأي مشترك (أكثر أو أقل) فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩؛ وهذا يعني أن البنوك يجب أن تكون حذرة للغاية في تقييم آثار COVID-19 على القروض والتقييم (انظر BCBS 2020 ؛ BoE 2020 ؛ EBA 2020 ؛ ESMA 2020 ؛ IFRS Foundation 2020). وبالنسبة للولايات المتحدة، نجد أيضًا لها تدخلات تنظيمية.

وسعى معارضو النهج الأمريكي، إلى انتقاد طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية (CECL) التي تستخدم في مكافحة فيروس كورونا، والإغاثة، والأمن الاقتصادي (المعروف أيضًا باسم قانون Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act (CARES) HR748 في مارس ٢٠٢٠. وفي أستراليا أصدر مجلس معايير المحاسبة الأسترالية (AASB) ومجلس معايير المراجعة والضمان (AUASB) بشكل مشترك في مارس ٢٠٢٠ وثيقة الأسئلة المتداولة (FAQ) التي تتناول قضايا التقارير المالية والمراجعة المحتملة المرتبطة بأزمة COVID-19 (AUASB, & AASB 2020). وفيما يتعلق بالتقارير المالية، تحدد الأسئلة الشائعة العديد من الموضوعات ذات الاهمية بما في ذلك انخفاض قيمة الأصول، وتقييم القيم العادلة للأصول، والعقود طويلة الاجل، والتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة، وإعادة تقييم الاستمرارية، وتحديد قرار الإفصاحات المفيدة لدعم خيارات الاعتراف والقياس، وبالتالي، يرى الباحث ان المخاطر الحقيقية للتطبيقات المختلفة لمحاسبة خسائر الائتمان ليست بسبب التغييرات في المعايير، ولكن بسبب تدخل منظمي البنوك للإجراءات الاحترازية في تطبيق وتفسير تلك المعايير.

وفي هذ البحث، نوضح بشكل أساسي تأثير أزمة COVID-19 على الممارسات المحاسبية المرتبطة بنهج ECL على النحو الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وFASB. حيث ان محاسبة الأدوات المالية موضوع له تاريخ طويل من الجدل والذي كان في مركز GFC السابق (Howieson, 2011). وضمن قضايا التقرير المتعلقة بأزمة COVID-19، أدرك واضعو معايير المحاسبة (AASB وAUASB 2020؛ IFRS Foundation 2020) علنًا أن وباء COVID-19 له آثار مباشرة على مسألة المحاسبة والتقرير عليها، ECL. وينطبق هذا بشكل خاص على التقارير المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تشكل جوهر النظام المالي العالمي والتي سعت بشدة إلى تأخير أو إزالة متطلبات محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة المحددة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

وكان المعيار السابق للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ هو معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. وقد كشف التقرير المالي العالمي لعام ٢٠٠٨ عن أوجه قصور كبيرة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ والتاكيد الناجم عن الأزمة المالية، وأسفرت مطالب السياسيين في ذلك الوقت عن تعديلات مخصصة لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ وما يعادله في الولايات المتحدة، ومقاييس القيمة العادلة FAS 157، ونتيجة لذلك. نتج عدم اتساق للتقارير المالية للأدوات المالية (Howieson, 2011). ونظرًا لأن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتطلب ممارسة حكم كبير من جانب معدي التقارير

المالية، فلا يزال هناك احتمال لوجود تنوع كبير في كيفية تفسير أحكامه المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة وتطبيقها في الممارسة العملية. نظرًا لأن هذه الأحكام يمكن أن تتأثر بعواقبها الاقتصادية ( Zeff, 1978)، فإننا نوثق في هذ البحث كيف أن تضارب الأهداف بين المنظمين المتحوطين والمحاسبين والمصالح الذاتية للمؤسسات المالية قد هدد مرة أخرى لتكافؤ الفرص لإعداد التقارير المالية عبر البنوك في جميع أنحاء العالم.

وما تبقى من هذا البحث هي على النحو التالي. أولاً، نبدأ ببعض الدراسات السابقة من الأزمة السابقة لتحديد بعض المشكلات التي من المحتمل أن تتكرر عند حدوث أزمة مثل COVID-19. ثم نشرح أحكام الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة بـIFRS 9 وتحديد الافتراضات التي يتم وضعها عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. هذا التطبيق ضروري لفهم مقاصد المعايير، ولكن لفهم ما يعنيه إذا كان تطبيق المعايير خاضعًا لتأثير منظمي البنوك للإجراءات الاحترازية. ثم نناقش ردود المنظمين وواضعي المعايير وننتهي ببعض الملاحظات والاقتراحات الختامية للبحث في المستقبل.

## ٢- الدراسات السابقة

كما تم توضيحه من قبل، تم تقديم IFRS 9 كاستجابة لقيود معيار المحاسبة الدولي ٣٩، والذي اشتمل على المزيد من قياسات القيمة العادلة في مجال الأدوات المالية. ومع ذلك، لاحظ Laux and Leuz. 2009) أن تطبيق قياس القيمة العادلة يمكن أن يؤدي إلى مخاوف مشروعة في أوقات الأزمات المالية. وعلى الرغم من صعوبة الخطأ في معايير القيمة العادلة في حد ذاتها، أثار Laux and Leuz, 2009) قضايا التنفيذ باعتبارها مصدر قلق محتمل، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر التقاضي المتزايدة. علاوة على ذلك، يشكك (McSweeney,2009)في آثار فشل سوق الأصول المالية في مساهمته في الأزمة السابقة، أي التقليل من الفقاعة الأساسية. ويعد الإنكار المحتمل لأهمية الآثار السلبية لأزمة COVID-19 الحالية من قبل المنظمين المصرفية المتحوطة أحد المخاوف الرئيسية. ويخلص (McSweeney, 2009) إلى أنه على الرغم من نية التخفيف من آثار الأزمات، فإن تطبيقات القيمة العادلة قد تساهم حتى في تمديد آثار الأزمة. حيث تتمثل إحدى المخاطر المحتملة في أن محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى المزيد من التأثيرات الدورية.

هذا القلق بشأن التأثير الدوري للقيمة العادلة أكده (Abad and Suárez, 2017) و (Krüger et al. 2018). بالإضافة إلى ذلك، يشكك McSweeney في فعالية التدخلات. حيث تنص هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) وبنك إنجلترا (BoE) (BCBS, 2020؛ EBA, 2020؛ ESMA, 2020؛ (EBA, 2020: 1) (BoE, 2020) على أن ``المرونة المضمونة في الأطر المحاسبية والتنظيمية ليتم استخدامها بشكل كامل من قبل المؤسسات للمساعدة في الحفاظ على السلامة خلال الأزمة وتوفير وظائف حيوية للاقتصاد. وقد يساعد تدخل ESMA بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية من منظور أكثر احترازية الاقتصاد بأكمله، ولكنه قد يؤدي إلى المزيد من الإخفاقات من خلال عدم تقديم معلومات موضوعية حول الخسائر المتوقعة كما هو مطلوب في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. ولم يتم اختبار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في فشل السوق البيئة، لذلك. علاوة على ذلك، يسلط (McSweeney 2009) الضوء على بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الاقتصاد الحقيقي، والتي قد تحدث في هذه الأزمة. وهو يرى بأن الأسواق المالية ضعيفة التنظيم غير متوازنة وتشجع على الافتقار إلى التوازن. وبعد GFC، أصبح القطاع المصرفي أكثر تنظيماً.

ومع ذلك، فإن التدخل في هذا النظام ينطوي على مخاطرة كبيرة؛ قد تؤدي التدخلات الإشرافية إلى تدهور الوضع بشكل أكبر، مما يؤدي إلى عواقب سلبية على المدى الطويل، ويوضح Vyas, (2011) أن الاعتراف بتخفيضات خسائر القروض يأتي في الوقت المناسب أقل من توقيت تخفيض قيمة العملة كما هو مبين في مؤشرات الائتمان. وبالتالي هناك قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بالعواقب الاقتصادية للأزمة. على الرغم من بدء ظهور بعض الأبحاث لمقارنة نموذج الخسارة المتكبدة وECL (Lee et al., 2020)، فلا ندرك أي دليل تجريبي حتى الآن حول ما إذا كانت البنوك قد تقلل من شأن

تأثيرات COVID-19 أم لا. ومع ذلك، فإن أحد اقتراحاتنا للبحث المستقبلي، واستنادًا إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، هو أنه ينبغي إجراء تحقيق فيما إذا كانت خسائر انخفاض القيمة يتم تطبيقها في الوقت المناسب نظرًا لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أكثر مما كانت ستطبق عليه. ومع "نموذج الخسارة المتكبدة" السابق في معيار المحاسبة الدولي ٣٩. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أجراء ابحاث للتحقق مما إذا كان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يقدم تقديرات غير متحيزة للقيمة العادلة للأصول المالية.

ويجب أن تمتص نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (كل من ECL وCECL) تقلبات السوق بشكل أفضل بكثير من نموذج الخسارة المتكبدة وأن تكون قادرة على التعامل بشكل استباقي مع التغييرات المستقبلية. وينبغي إدراج حالات عدم اليقين الناجمة، على سبيل المثال، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو أزمة المهاجرين في الاتحاد الأوروبي أو أزمة النفط في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تستخدمها البنوك. ومع ذلك، فإن جائحة COVID-19 له حجم مختلف تمامًا من حيث اتساع عواقبه والمستوى الهائل من أوجه عدم اليقين المرتبطة به. (Angeloni, 2020) لما إذا كان نهج خسارة القروض هذا المطور حديثًا هو بالفعل يجيب على مشكلات التقارير المالية التي تمت مواجهتها خلال (GFC)وما إذا كانت المخصصات التي تشكلها المؤسسات المالية، على وجه الخصوص، كافية للتعامل مع حركة الصدمة التي تمر الآن بأسواق رأس المال العالمية. ويتمثل أحد الجوانب المهمة في اختبار الدرجة التي يتم بها تفسير متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ وتطبيقها بشكل متسق عبر الشركات المبلغة والسلطات القضائية. وهنا يتسأل الباحث عما إذا كان تدخل الهيئات التنظيمية المصرفية الاحترازية سيؤدي إلى ظهور اختلافات في مخصصات خسائر القروض التي ستقلل من إمكانية إعداد تقارير مالية عالية الجودة عبر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في العالم. وقبل القيام بذلك نحتاج أولاً إلى وصف تطبيق نماذج ECL.

وقد توصل (عرنوق، ٢٠١٤) إلى أن التحول لتطبيق المعيار IFRS 9 "التصنيف والقياس" في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يؤثر جوهريا في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفرا، بسبب إعادة تصنيفها إما تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين، قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال أعيد تصنيف تلك الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى الاستثمارات المالية المتحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كذلك توصل إلى أن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS 9 التصنيف والقياس" في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لن يؤثر جوهريا في قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في السيناريوهات كلها، قيمة الالتزامات المالية كونها تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS9. كذلك يوصي بأن على المصرف المركزي تحديد بعض نماذج أو تقنيات قياس القيمة العادلة لتستخدم عند التحول إلى تطبيق المعيار IFRS 9 وخاصة من أجل قياس أدوات حقوق الملكية غير المسعرة في السوق التي يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة بموجب هذا المعيار بعد أن كانت تقاس بالتكلفة بموجب المعيار IAS 39.

وتوصل (الميهي، ٢٠١٥) إلى توحد خطط واستراتيجيات وسياسات كل من مجلس إدارة البنك والإدارة العليا، ووظائف إدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة تدعم استقرار البنك في ظل الظروف المواتية وغير المواتية، وكذلك عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة، التزام البنوك بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ضوء تعليمات بازل ٣، التوافق بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل ٣ ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وأخيراً وجود علاقة ارتباط طردية بين مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة.

وعرفت معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية العديد من الانتقادات ولاسيما بعد الأزمة العالمية التي ظهرت سنة ٢٠٠٨، مما أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" وفي إطار التحول من معايير المحاسبة الدولية "IAS/IFRS" إلى معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" إلى إجراء تعديلات على محتوى بعض هذه المعايير إضافة إلى إصدار معايير جديدة. وبالتالي تناولت المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" الأدوات المالية في أربعة معايير، منها اثنين صدرا عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: العرض "IAS 32"، المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس "IAS 39"، ومنها اثنين صدرا عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي خلف لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS 7" والمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: التصنيف والقياس "IFRS 9"، والذي جاء ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي "IAS39". لذا يعد الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية سواء منها ما صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أو عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولاسيما المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS 7"، المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية يسمح بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل ما يتعلق بالأوراق المالية لكل شركة تطرح أوراقها للتداول في سوق الأوراق المالية، وهو ما يؤثر إيجابا على قرارات المستثمرين، وذلك بمنح المستثمرين مزيدا من الشفافية والتوضيحات لاتخاذ أحكام بناء على معلومات أفضل أنواع الأدوات المالية المتداولة من قبل كل شركة والمخاطر والعوائد المعلقة بها، إطلاع المستثمرين على قوائم الشركة المالية ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها كما تساهم عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة بجعل سوق الأوراق المالية كفؤة، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر. (شيخي، ٢٠١٦)

وتوصل (محمد, ٢٠١٧) لمجموعة من النتائج أهمها: أن التغيير في نموذج خسائر لائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية في حين أن المعيار IFRS سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لانتهاجه سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات. ولقد اعد (مختار، ٢٠١٧) مقارنة بين معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) وقواعد إعداد القوائم المالية وفقاً لتوجهات البنك المركزي المصري مع الإشارة إلى الاطار المقترح من مجلس معايير المحاسبة المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحديد متطلبات القياس والافصاح وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي رقم (٩)، ومتطلبات معايير المحاسبة المالية المصرية، وواقع الممارسة الفعلية في البنوك المصرية وتوجهات البنك المركزي المصري في مجال المحاسبة عن خسائر القروض، والدراسات المحاسبية التي تناولت منافع ومزايا النموذج الجديد المقدم في معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) والمشاكل والصعوبات التي ستوجهه القطاع المصرفي عند تطبيق هذا المعيار والأجزاء المعقدة في المعيار الجديد، والتي تحتاج من المحاسبين ممارسة حكم مهني مرتفع والتي قد تحتاج إلى إرشادات تفصيلية ومراقبة خاصة من البنك المركزي، خاصة في الدول النامية التي ينخفض بها مستوى تأهيل المحاسبين والمراجعين.

وقدم (حسونة، ٢٠١٧) عدة توصيات منها، تطبيق وتطوير المناهج والأساليب المناسبة وأساليب الرقابة اللازمة، لضمان اتساق وسلامة التطبيق بالنسبة للحالات المختلفة في البنك، وتحديث النظم المحاسبية لضمان أنها تستوعب المعلومات التي يحتاجها التصنيف والقياس، كما أوصى بتقييم ما إذا كانت وثائق ومستندات المحاسبة الحالية للتغطية، توفر حلقة كافية بين العلاقة الفردية للتغطية وهدف إدارة المخاطر المرتبطة بها، وتوثيق الخطوات اللازمة لمواجهة احتياجات الفعالية الجديدة. ويرى (Gornjak, M. 2017) ان للأزمة المالية تأثير على معايير التقارير المالية الدولية. وأعد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيارًا جديدًا للأدوات المالية. يغير او يستبدل طريقة عرض البيانات المحاسبية في القوائم المالية ويغير طريقة عرض القوائم في المؤسسات، وخاصة البنوك والمؤسسات المالية. ويتم

استبدال الأسعار التاريخية بالتوقعات في المستقبل، والتي لم تعد قرارًا من المديرين ولكن تستند إلى العمليات التجارية.

وتوصل (سقف الحيط، ٢٠١٧) إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) في ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، كما أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) في موثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، وقابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

كما اعدا (Abad, J. and Suárez, J. 2017) ورقة عرضية لاستكمال ولاية فريق العمل التابع لمجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB) بشأن الآثار المترتبة على الاستقرار المالي لإدخال المعايير الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. وهي تطور نموذجًا متكررًا لتقييم كيفية تأثير الأساليب المختلفة لقياس خسائر اضمحلال الائتمان على متوسط مستويات وديناميكيات مخصصات انخفاض القيمة المرتبطة بمحفظة قروض البنك. ويشير تطبيق هذا النموذج على محفظة قروض الشركات الأوروبية إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ سيميل إلى تركيز تأثير خسائر الائتمان على الأرباح والخسائر (P / L) ورأس المال من المستوى الأول (CET1) في بداية مراحل التدهور من الدورة الاقتصادية، مما يثير مخاوف بشأن الآثار المسايرة للدورة الاقتصادية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

ومن خلال توظيف النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية الملائمة ومنها مقياس ( Francis et al., 2006) لجودة المعلومة المحاسبية ومقياس (Tobin's Q) لقياس قيمة المصارف هناك العديد من الاستنتاجات من أبرزها أن التحول إلى معايير (IFRS) يفسر علاقة الارتباط الإحصائية المعنوية الموجبة مع الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ممثلة بانخفاض المستحقات غير الطبيعية فضلاً عن التأثير الإيجابي على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال ما أظهرته نتائج الدراسة من زيادة قيمة (Tobin's Q).(يعقوب، ٢٠١٨).

ولقد قام (إبراهيم, ٢٠١٨) بدراسة التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS: 9 "الأدوات المالية" أحد معايير التقارير المالية الدولية الصادر من مجلس المعايير المحاسبية IASB والذي بصدوره ألغى معيار المحاسبة رقم (٣٩) الأدوات المالية، والمعيار واجب النفاذ والتطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠١٨، قام الباحث بتناول التحديات سواء المتمثلة في العرض أو القياس أو الإفصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية، والآثار المترتبة عليها ولعل أهمها قياس مخصص خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة وليست الفعلية من خلال نموذج الأعمال وهذا ما يؤثر على نتائج أعمال البنوك، كما أن الأثر الضريبي من هذا التعديل يستوجب زيادة أعباء البنوك فيما يتعلق بضريبة الدخل نتيجة أضافة ٢٠% من المخصص للوعاء الضريبي، ومن ثم يستوجب الأمر تعديل تشريعي لاعتماد المخصص بالكامل أسوة بالمخصصات الفنية لشركات التأمين، وتناول الباحث مجموعة من المقترحات كسبل لعلاج تلك الآثار، وتم التطبيق على عينة من البنوك المصرية العاملة بالسوق المصرفي في مصر، وتبين أن المقترحات تساهم في الحد من تلك التحديات كما تساهم في عرض أفضل لنتائج الأعمال للبنوك بصورة أكثر شفافية ومصداقية للحفاظ على جودة التقارير المالية، على النحو الذي يؤدي إلى تعزيز أفضل للإفصاح مما يدعم ثقة المساهمين في القوائم المالية ولأغراض تتعلق بالمحافظة على رأس المال الرقابي للبنوك بصورة تساهم في استيعاب الخسائر التي لا تغطيها مخصصات مخاطر الائتمان وبصفة خاصة حماية أموال المودعين.

وتوصل (العبسي، ٢٠١٩) إلى أهمية المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ IFRS عن محاسبة التحوط عند الممارسة بإضفائها لمفهوم الحوكمة من خلال سعيها الدائم لبسط أكبر شفافية ومصداقية ممكنة لفائدة مستخدم القوائم المالية، وعموما قد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بسن

وتفعيل قواعد وقوانين أكثر صرامة وتوجيها لاستخدام محاسبة التحوط ما يقلص من نسبة التلاعب ويزيد من فعالية التحكم في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي. وتوصل (أحمد، ٢٠١٩) إلى ان أثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على قياس الخسائر الائتمانية وذلك باعتماده طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدني لجميع الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة، كما عالج المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) تصنيف وقياس الأصول المالية. ولقد وجد (Szücs, T., & Márkus, G., 2020) أن السوق له تأثر بحجم الأدوات المالية والانخفاضات أكثر من تأثره بتطورها بمرور الوقت.

وخلاصة الدراسات السابقة انها لم تتضمن النماذج التي نشأت من الازمات المالية وتأثر هذه النماذج في ادارة الاصول المالية في البنوك المصرية في ظل جائحة كورنا، وانها لم تتناول أثر جائحة كورونا على قباس خسائر الاضمحلال (الخسائر الائتمانية المتوقعة) للأصول والالتزامات المالية وفقا للمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وتحديثات المعايير المحاسبية ASM في FASB، وردود افعال الهيئات والمنظمات المتخصصة في هذا الشأن، ثم اجراء دراسة ميدانية على البنوك المصرية لبيان مدى امتثالها للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9.

والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ له تأثير كبير على الصناعة المصرفية الأوروبية وفقًا للأدبيات الحديثة ودراسات السوق ( Gea Carrasco, 2015, María C. Cañamero, 2016, EY, 2016, Ramirez, 2015, Beerbaum and Piechocki, 2016d, Beerbaum, 2015i, Krüger, 2018, Landini, 2018). وسوف يتم تناول ذلك في الجزء المتبقي من البحث في النقاط التالية: -

## ٣- الإطار الفكري لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9

اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية في أبريل ٢٠٠١، معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والتي كانت قد صدرت في الأصل عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية في مارس ١٩٩٩. وكان المجلس يهدف دائمًا أن يحل المعيار الدولي لأعداد التقارير الدالية رقم ٩ الأدوات المالية محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ بأكمله ومع ذلك، وردا" على طلبات العديد من الأطراف المهتمة بأن يتم تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية وبسرعة، قدم المجلس مشروعه ليحل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وقسمه الى ثلاث مراحل رئيسية، ومع اكتمال كل مرحلة، أصدر المجلس الفصول في المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ الذي حل محل المتطلبات المقابلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، وأصدر المجلس فصول المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ في نوفمبر ٢٠٠٩، والمتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية، وفي أكتوبر ٢٠١٠، أضاف مجلس الإدارة المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، ويشمل ذلك متطلبات المشتقات المضمونة وكيفية حساب التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة على الالتزامات المالية المحددة بموجب خيار القيمة العادلة.

وقرر المجلس في أكتوبر ٢٠١٠، أن تظل دون تغييرات في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ فيما يتعلق الالتزامات المتعلقة باستبعاد الأصول المالية والالتزامات المالية، وبسبب هذه التغيرات، قام مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٠ بإعادة هيكلة المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية ٩ وأساسياته للاستنتاجات. وفي ديسمبر ٢٠١١، أرجأ المجلس تاريخ سريان المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩، وفي نوفمبر ٢٠١٣، أضاف المجلس فقرة محاسبة التحوط، وفي ٢٤ يوليو ٢٠١٤، أصدر مجلس الإدارة النسخة المكتملة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، حيث قام المجلس بعمل محدود لبعض التعديلات على متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية ومعالجة مجموعة من أسئلة التطبيق وإدخال فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" للديون الخاصة بالصكوك، كما أضاف المجلس متطلبات انخفاض القيمة المتعلقة بالمحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة من المؤسسة على أصوله المالية والتزاماته بتقديم الائتمان. ثم قام بتحديد تاريخ سريان إلزامي جديد.

ويقدم المعيار نموذج تصنيف وطريقة تقييم جديدة، ونموذج انخفاض القيمة القائم على الخسارة المتوقعة وإعادة صياغتها عن طريق نهج محاسبة التحوط. والهدف من هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمها لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وتوقيتها أو عدم تأكدها .

## ١/٢ تصنيف وقياس الأصول المالية:

يتم الاعتِّراف الأولي بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عند تعاقد المؤسسة لشراء أو بيع أصول مالية، ويتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتِّراف والاثبات في الدفاتر (argaamplus, 2018, 13)

١/١/٢ تصنيف الاصول المالية: يجب على المؤسسة أن تصنف الأصول المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، أو بالقيمةُ العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، على أساس كل من: نموذج أعمال المؤسسة لإدارة الأصول المالية، خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

❖ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستنفدة إذا تم استيفاء كل من الشروط التالية:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

❖ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء كل من الشروط التالية:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

❖ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالرغم من ذلك، يمكن للمؤسسة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه عند الإثبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية كان سيتم خلال ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

٢/١/٢ القياس للأصول: وينص نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على قياس الأصول المالية عن طريق القياس الأولي والقياس اللاحق كما يلي:

❖ القياس الأولي: على المؤسسة عند القيام بالقياس الأولي للأصول المالية ما يلي:

- يجب على المؤسسة، عند الإثبات الأولي، أن تقيس الأصل المالي بقيمته العادلة زائدا أو مطروحا منه، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي.
- إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالي، عند الإثبات الأولي، تختلف عن سعر المعاملة، فإنه من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو بالاستناد إلى طريقة تقويم تستخدم بيانات من الأسواق الممكن رصدها، ويجب على المؤسسة إثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة على أنه ربح أو خسارة.

- عادة ما تكون القيمة العادلة لأداة مالية عند الإثبات الأولي هي سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعوض المقدم أو المستلم)، إذا كان جزء من العوض المقدم أو المستلم هو مقابل شيء بخلاف الأداة المالية، فإنه يجب على المؤسسة قياس القيمة العادلة للأداة المالية.
- إذا قامت المؤسسة باستحداث قرض بمعدل فائدة غير معدل بالسوق.
- عادة ما يكون سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعوض المقدم أو المستلم) هو أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولي. وإذا قررت المؤسسة أن القيمة العادلة عند الإثبات الأوليُ تختلف عن سعر المعاملة، فإنه يجب على المؤسسة المحاسبة عن تلك الأداة في ذلك التاريخ كما يلي:

- القياس المطلوب إذا كان هناك دليل على تلك القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو بالاستناد إلى طريقة تقويم تستخدم بيانات من الأسواق الممكن رصدها. ويجب على المؤسسة إثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة على أنه مكسب أو خسارة.
- القياس المطلوب المعدل لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة لجميع الحالات الأخرى، وبعد الإثبات الأولي، ويجب على المؤسسة إثبات ذلك الفرق المؤجل على أنه مكسب أو خسارة بالقدر الذي يكون ناشئا عن تغير في عامل بما في ذلك الوقت يأخذه المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل.

❖ القياس اللاحق للأصول المالية على المؤسسة عند القيام بالقياس الأولي للأصول المالية ما يلي:

- بالتكلفة المستنفدة: يتم استنفاد علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفاعل.
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: بالقيمة العادلة مع إثبات التغير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الاخر كبند مستقل.
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر غير محققة.

## ٢/٢ انخفاض القيمة والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ECL

صدرت معايير إعداد تقارير جديدة من قبل IASB (مجلس معايير المحاسبة الدولية) التي تتعلق بالملاحظات على التقارير المالية، وتصبح الإفصاحات ذات صلة (Beerbaum and Piechocki, 2017a, Beerbaum and Piechocki, 2016f, Beerbaum and Piechocki, 2016e, Beerbaum, 2015g). وتشكل الافصاحات مصدراً هاماً لتحليل الشركات. وتصبح التعديلات على المعايير السابقة واضحة للمستثمرين عند استخدام المعايير الجديدة لأول مرة. وينطبق هذا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ (IFRS 9)، ومعيار القياس للأدوات المالية. وأحد الانتقادات الرئيسية لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ هو أنه زاد من التأثيرات الدورية للمؤسسات المالية. وفقًا لدراسة نشرتها Moody's Analytics، استنادًا إلى استبيان نوعي ملأته البنوك الدولية في عام ٢٠١٥، وسيكون للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ تأثيرات كبيرة على مخصصات خسائر القروض للمؤسسات المالية. لذلك، سيكون لها آثار كبيرة على الصناعة المالية.

وحل IFRS 9 محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩، حيث تم انتقاد معيار المحاسبة الدولي ٣٩. ونوضح أسباب تعرض معيار المحاسبة الدولي ٣٩ للنقد واستبداله بـ IFRS 9 (Beerbaum, 2019c, Deloitte, 20158, Beerbaum, 2019b, Beerbaum et al., 2019a):

- إطار معقد: إطار محاسبي معقد للغاية يؤدي إلى تطبيق غير متسق.
- الاختيارية: خيارات مختلفة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ تعني أن المقارنة بين الشركات صعبة.

- صنع القرار: في حالة مخصصات خسائر القروض، يبدو أن معيار المحاسبة الدولي ٣٩ لا يوفر الحل الدقيق.
- لا تعكس أنشطة الأعمال: يمكن أن تظهر نتائج المحاسبة منفصلة عن أنشطة الأعمال.

وأصبح IFRS 9 يقدم:

- إطار بسيط وشامل: إطار واضح لمتطلبات التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- تقليل الاختيارية: خيار أبسط يعتمد على الغرض من الاحتفاظ بالأصول بدلاً من نية الاحتفاظ بالأصول الفردية.
- صنع القرار: يعكس تأثير أنشطة إدارة المخاطر للمنشأة في التقارير المالية بمتطلبات تستند إلى مبادئ أكثر.

## ٣/٢ محاسبة التحوط (المحاسبة عن تغطية المخاطر):

تلجأ المؤسسة إلى حماية نفسها من التغيرات المختلفة الممكنة الحدوث مثل تغيرات أسعار الفائدة، وتكون هذه الحماية عن طريق المشتقات المالية التي تشتق قيمتها من الأصل المحوط عليه (المحمي)، وهذه العملية يجب إثباتها محاسبيا وهي ما يعرف بمحاسبة التحوط.

١/٣/٢ مفهوم التحوط: يمكننا أن نعرف التحوط بأنه تقنية مالية تستخدمها المؤسسة لمواجهة المخاطر المحتملة، والناجمة أساسا عن تقلبات الأسعار المختلفة في السوق المالي، فالمتحوطون يدخلون في معاملات لحماية أنفسهم من التغيرات المحتملة في السوق المالي.

٢/٣/٢ مفهوم محاسبة التحوط: تتمثل في مختلف الأسس، والقواعد التي تحكم عملية التحوط لتسمح من تقديم قوائم مالية بدرجة شفافية، ومصداقية أكبر بالنسبة للمؤسسات، فمحاسبة التحوط تطبق على علاقة التحوط وليس على أداة التحوط، وتتجلى هذه العلاقة في الرابط بين بند التحوط، وأداة التحوط المستخدمة.

إن الهدف من المحاسبة عن التحوط هو التعبير، في القوائم المالية، عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمؤسسة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، في حالة الاستثمارات في أدوات حقو الملكية التي قد اختارت لها المؤسسة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويهدف هذا المنهج إلى التعبير عن مضمون أدوات التحوط التي يتم لها تطبيق المحاسبة عن التحوط وذلك للسماح بنظرة ثاقبة في الغرض منها وآثارها (eifrs, 2016, P.23).

ويعنى التحوط للأغراض المحاسبية تحديد مشتق لأداة مالية غير مشتقة للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط، والبند المحوط يمكن أن يكون أصلا أو التزاما ثابتا أو عملية مستقبلية متوقعة معرضة لمخاطرة التغير في القيمة أو التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتعرف محاسبة التحوط بتأثيرها المعدل على صافي الربح أو الخسارة بشكل متماثل (سعديت ،٢٠١٥، ص ١١٢).

## ٤/٢ أسس قياس ECL

١/٤/٢ نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (ECL) للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩

يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إرشادات محاسبية حول كيفية تقييم الشركات للأدوات المالية. وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، في حالة وجود أصل مالي أو التزام مالي غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة [IFRS 9: فقرات ٥.١.١]. ويندرج القياس اللاحق في واحدة من ثلاث فئات [IFRS 9: فقرات ٥.٢.١]:

١- التكلفة المطفأة.

٢- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر Fair Value Through the statement of Other Comprehensive Income (FVTOCI)؛ أو

٣- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة Fair Value Through the Statement of Profit or Loss (FVTPL).

وبالنسبة لجميع الأصول المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، قدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجًا جديدًا للانخفاض في القيمة يعتمد على خسائر الائتمان المتوقعة (بدلاً من الخسائر المتكبدة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩)، والتي لها نطاق تطبيق أوسع من معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

وعلى عكس المعيار المحاسبي الدولي ٣٩، فور الاعتراف الأولي بالأصل المالي في قائمة المركز المالي للشركة، يتم تكوين مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة (انخفاض القيمة). وينطبق هذا على جميع أدوات الدين المحتفظ بها كأصول مالية يتم تقييمها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، الالتزامات خارج قائمة المركز المالي والضمانات المالية (ما لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة)، وكذلك ذمم الإيجار المدينة واصول العقد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ [IFRS 9: ٥.٥.١].

وبعد الاعتراف المبدئي، تكون المنشآت ملزمة بإعادة التقييم في تاريخ التقرير فيما إذا كانت هناك زيادة معنوية في مخاطر الائتمان Significant Increase in Credit Risk (SICR) على الأصل المالي، سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي، مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المعقولة والداعمة، بما في ذلك المعلومات المقدمة [IFRS 9: 5.5.4].

IFRS 9 له نهج عام لقياس خسائر انخفاض القيمة بموجب هذا النهج، يتعين على الشركات تقسيم الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا - في حالة عدم وجود SICR، فإن ذلك الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التخلف عن السداد على أداة مالية والتي تكون ممكنة في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير [المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩: ٥.٥.٥]؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة - في حالة وجود معيار SICR، يتم تعريف ذلك على أنه خسائر الائتمان المتوقعة الناشئة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدار الاستحقاق المتوقع للأداة المالية [IFRS 9: ٥.٥.٤].

٢/٤/٢ الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان

في تاريخ كل تقرير، يتعين على الشركات تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل معنوي (SICR) منذ الاعتراف الأولي. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وقد تحتاج الشركات إلى تحويل الأصول المالية من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، وبالتالي فإن طريقة انخفاض القيمة الجديدة لها ثلاثة مستويات أو مراحل [IFRS 9: ب ٥.٥.٢٦]:

- المرحلة ١، فيما يتعلق بالأصول المالية (غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) يتعين على المنشآت تقديم الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأقل لمدة ١٢ شهرًا؛
- الزيادة الكبيرة في احتمالية حدوث تعثر (SICR) منذ الاعتراف الأولي يؤدي إلى الاعتراف بالمرحلة الثانية للمخصص (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة)، مما قد يزيد بشكل جوهري من مبلغ المخصص؛

- الزيادة الكبيرة في احتمالية حدوث تعثر (SICR) منذ الاعتراف الأولي يؤدي إلى الاعتراف بالمرحلة الثانية للمخصص (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة)، مما قد يزيد بشكل جوهري من مبلغ المخصص؛
- إذا زادت مخاطر ائتمان الأصول المالية إلى النقطة التي تعتبر فيها منخفضة القيمة الائتمانية، يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس التكلفة المطفأة للقرض، وهذا ما يعرف بالمرحلة ٣. ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر كما في المرحلة ٢.

وعند تقييم ما إذا كان هناك SICR أم لا، تستخدم المنشآت التغيير في مخاطر التعثر الذي يحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغيير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويمكن للمنشآت استخدام أساليب مختلفة لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير. ومع ذلك، هناك بعض المتطلبات المحددة المدرجة في المعيار والتي يمكن اعتبارها وثيقة الصلة بأزمة COVID-19 الحالية.

"قد تفترض المنشأة أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد أن الأصل المالي لديه مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير" [IFRS 9: ٥.٥.١٠]. يعتبر المعيار أن مخاطر الائتمان ``منخفضة " إذا كان هناك خطر منخفض من التخلف عن السداد، ولدى المقترض قدرة قوية على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفقات النقدية التعاقدية على المدى القريب، والتغيرات المعاكسة في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل، ولكن ليس بالضرورة، يقلل من قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفق النقدي التعاقدي. يشير المعيار إلى أن تصنيف "درجة الاستثمار" قد يكون مؤشرًا لمخاطر ائتمانية منخفضة [IFRS9: B5.5.23].

وبغض النظر عن الطريقة التي تقوم بها المنشأة بتقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان، هناك افتراض قابل للدحض بأن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي عندما تكون المدفوعات التعاقدية أكثر من ٣٠ يومًا من تاريخ استحقاقها [IFRS 9: ب ٥. ٥.٣٧]. وتعمل جائحة COVID-19 على تغيير البيئة الاقتصادية بسرعة، لذا ستحتاج البنوك إلى إعادة تقييم ما إذا كان لا يزال من المعقول اعتبار مخاطر الائتمان منخفضة. عادة يمكنهم الاعتماد على تصنيفاتهم الائتمانية، لذلك يحتاجون إلى تحديث التصنيفات لتلبية البيئة الاقتصادية الجديدة.

وعند تعريف التقصير لأغراض تحديد مخاطر حدوث تقصير، يجب على المنشأة تطبيق تعريف افتراضي يتوافق مع التعريف المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الصلة والنظر في المؤشرات النوعية (مثل التعهدات المالية) عند الاقتضاء [IFRS 9: B5.5.37]. وهناك افتراض ثان قابل للدحض. لا يحدث التخلف عن السداد بعد مرور ٩٠ يومًا على تاريخ استحقاق الأصل المالي ما لم يكن لدى المنشأة معلومات معقولة وداعمة لإثبات أن معيار التقصير المتأخر أكثر ملاءمة [IFRS 9: B5.5.37].

### ٣/٤/٢ قياس ECL

تحدد الفقرة ٥.٥.١٨ من IFRS 9 المتطلبات ان "عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، لا تحتاج المنشأة بالضرورة إلى تحديد كل سيناريو محتمل. ومع ذلك، يجب أن تأخذ في الاعتبار مخاطر أو احتمالية حدوث خسارة ائتمانية من خلال عكس احتمال حدوث خسارة ائتمانية واحتمال عدم حدوث خسارة ائتمانية، حتى لو كانت احتمالية حدوث خسارة ائتمانية منخفضة للغاية". وتم تصميم IFRS 9 عن قصد ليكون ذو نظرة مستقبلية، ويعكس توقعات الأحداث الائتمانية المستقبلية (وما ينتج عنها من نقص في النقد) التي تم تقييمها في تاريخ التقرير. ويحتوي المعيار على قائمة غير شاملة من المعلومات التي قد تكون ذات صلة في تقييم التغيرات في مخاطر الائتمان، بما في ذلك التغيير السلبي الكبير الفعلي أو المتوقع في البيئة الاقتصادية والتغيرات السلبية الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية [IFRS 9: B5.5.17]. يجب على الشركات ألا تدمج المعلومات التي فات موعد استحقاقها فحسب، بل تشمل جميع المعلومات الائتمانية ذات الصلة، بما في ذلك معلومات الاقتصاد الكلي المستقبلي،

من أجل تقريب نتيجة الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

وتحسب المنشأة مخصص خسائر الائتمان (مخصص خسارة القرض) من خلال الأخذ في الاعتبار، على أساس مخصوم، النقص النقدي الذي قد تتكبده في حالات التخلف عن السداد المختلفة لفترات مستقبلية محددة ومضاعفة النقص في احتمال حدوث كل حالة. Limited Liability Partnership LLPهو مجموع هذه النتائج المرجحة الاحتمالية وتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة غير متحيزة وتتضمن معلومات داعمة حول الأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات بالظروف الاقتصادية المستقبلية [IFRS 9: B5.5.41]. ومن الشائع استخدام نماذج رأس المال التنظيمي لهذا الغرض. باختصار، تحتاج البنوك إلى دمج المدخلات التالية في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- احتمال التخلف عن السداد THE PROPALITY OF DEFAULT (PD)
- التعرض الافتراضي Default exposure (EAD)
- الخسارة في حالة التخلف عن السداد Loss Given Default (LGD)

## ٤- تحديث المعايير المحاسبية (ASM) بواسطة FASB – التحديث رقم ١٣ الموضوع رقم ٣٢٦

في يونيو ٢٠١٦، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تحديث المعايير المحاسبية (ASU) Acc- Stand- mpdate حيث صدر تحديث ل Topic 329 رقم ١٣ "الأدوات المالية - الخسائر الائتمانية (الموضوع ٣٢٦) قياس الخسائر الائتمانية على الأدوات المالية"(FASB, 2019)، والتي تقدم طريقة قياس جديدة لخسائر الائتمان للأصول المالية مقاسة بالتكلفة المطفأة. تعدل ASU13-2016 أيضًا نهج انخفاض القيمة الحالي لخسائر الائتمان للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) والتي يتم تغطيتها من خلال وثيقة تغيير أخرى - ( Beerbaum, 2015c)

ويعتمد هذا النهج الجديد على خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة (ECL)، والتي يشار إليها بنموذج الانخفاض الحالي في خسائر الائتمان المتوقعة الحالية (CECL)، وينطبق على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، بما في ذلك القروض والأوراق المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق ( Beerbaum et al., 2017, Beerbaum and Puaschunder, 2019a, Beerbaum and Puaschunder, 2019c, Piechocki - Dr and Weber, 2019, Beerbaum et al., 2019c, Beerbaum and Piechocki, 2016b, Beerbaum, 2019a, Beerbaum, 2015d, Beerbaum, 2015h, Beerbaum & Bishuki, 2018)، الذمم المدينة المتعلقة باتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إقراض الأوراق المالية، وصافي الاستثمار في عقود الإيجار، وإعادة التأمين والمدينين التجاريين، بالإضافة إلى بعض حالات التعرض للائتمان خارج الميزانية، مثل التزامات القروض والضمانات. وتتطلب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة الأمريكية منهجية "الخسارة المتكبدة" للاعتراف بخسائر الائتمان التي تؤخر الاعتراف حتى يُحتمل حدوث خسارة ( Beerbaum, 2015j, Beerbaum, 2013a, Beerbaum and Piechocki, Beerbaum, Piechocki-Dr and Weber, Beerbaum, 2015e, Beerbaum, 2015k).

يتطلب نموذج CECL قياس ECL مدى الحياة بناءً على المعلومات ذات الصلة حول الأحداث الماضية، بما في ذلك الخبرة التاريخية ( Beerbaum, 2014, Beerbaum, 2013b, Beerbaum, 2015f, Beerbaum, 2020, Beerbaum, 2019c)، والظروف الحالية، والتوقعات المعقولة والمدعومة الأحداث والظروف المستقبلية التي تؤثر على إمكانية تحصيل المبلغ عنه. يسري نموذج CECL اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠ (Chae, 2018).

### ٥- دراسة مقارنة بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ و ASC 326

عمل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في البداية معًا للاستجابة لطلب مجموعة العشرين لتطوير معايير جديدة أكثر توجهاً نحو المستقبل والتي خلقت نهجًا متسقًا لتخصيص خسائر القروض. قرر كلا واضعي المعايير في النهاية عدم القيام بذلك. في الولايات المتحدة، ظهرت إرشادات حول محاسبة خسائر الائتمان في تحديث معايير المحاسبة رقم ٢٠١٦-١٣، والذي تم تقنينه في ASC 326. على الرغم من أن نطاق المعايير متشابه، إلا أن هناك اختلافات صغيرة تحدث. يتعلق الاختلاف الرئيسي بحقيقة أن IFRS 9 يستخدم نهجًا من ثلاث مراحل. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تنتقل أدوات الدين، باستثناء الأدوات المالية المشتراة أو الناشئة عن اضمحلال الائتمان.

في المقابل، يتطلب نموذج CECL الخاص بمجلس معايير المحاسبة الدولية من الشركات الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع الأصول، وليس فقط تلك التي لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. وبصورة مختلفة، تتبع CECL نهجًا واحدًا لقياس خسائر الائتمان، بينما يتبع IFRS 9 منهجًا لقياس خسائر الائتمان، حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مراحل لتعكس التدهور على مدى فترة زمنية. يتمثل الاختلاف الإضافي بين نموذجي انخفاض قيمة الائتمان في حقيقة أن تدهور الائتمان يؤثر على مبلغ مخصص الخسارة الذي ستعترف به المنشأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (Deloitte, 2016).

وبموجب كلا المعيارين، يتم تحويل الأصول المالية (أدوات الدين) بين المراحل مع تغير جودة الائتمان؛ وهذا يعني أن الشركات بحاجة إلى تقييم في تاريخ التقرير فيما إذا كان هناك تدهور كبير في مخاطر الائتمان منذ إنشائها. من حيث المبدأ، فإن قياس خسائر الائتمان المتوقعة هو نفسه من الناحية المفاهيمية بموجب نموذج CECL الخاص بمجلس معايير المحاسبة المالية، وأدوات الدين للمرحلة الثانية والثالثة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (Deloitte 2016). وأن قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب IFRS 9 يعتمد على المعلومات المستقبلية والمبالغ المرجحة بالاحتمالية التي يتم تحديدها من خلال تقييم نطاق الحالات المحتملة. ولا يتطلب نموذج CECL حالات متعددة ولكنه يقبل استخدام تنبؤ واحد ولا يتطلب قياس ترجيح احتمالية لخسائر الائتمان المتوقعة. لذلك، يتطلب نهج CECL قياس الأصول منخفضة المخاطر، على عكس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

أخيرًا، يوفر كل من IFRS 9 وASC 326 إرشادات محددة للأدوات التي عانت بالفعل من تدهور الائتمان في الماضي. بموجب المعيار ASC 326، يُشار إلى هذه الأصول على أنها أصول مشتراة من الائتمان المتدهور (Credit deteriorating) PCD بينما يشار إليها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على أنها أصول مشتراة أو منشأها ضعف الائتمان، يُعرِّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ بعد ذلك POCI على أنه "أصل (أصول) مالية مشتراة أو منشؤها والتي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف الأولي" [IFRS 9: الملحق أ] ويشير إلى أن "الأصل المالي ضعيف ائتمانيًا" عندما يكون هناك حدث واحد أو أكثر له حدث تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي "[IFRS 9: الملحق أ]. يُعرِّفPCD ASC 326 بأنه "اصول مالية فردية مكتسبة (أو مجموعات أصول مالية مُكتسبة ذات خصائص مخاطر مماثلة) والتي، اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ، شهدت تدهوراً أكثر من" غير جوهري في جودة الائتمان منذ إنشائه "[ASC 326: قائمة المصطلحات]. بموجب IFRS 9، لا يتم تسجيل أي مخصص عند الاعتراف بأصل POCI مبدئيًا بينما بموجب ASC 326، يلزم تقدير مخصص أولي وتسجيله ويتم إضافته إلى سعر الشراء بدلاً من الإبلاغ عنه كمصروف خسارة ائتمانية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

## ٦- أثر جائحة كورونا على تطبيق IFRS 9

يتم اتخاذ قرارات هامة في تحديد مخصص خسارة القرض (انخفاض القيمة) للأصول المالية التي تم تقييمها للانخفاض في القيمة بشكل فردي وجماعي. يستند مخصص خسارة القروض للأصول المالية على افتراضات حول مخاطر التخلف عن السداد ومعدلات الخسارة المتوقعة. يمكن أن ينتج عن استخدام افتراضات مختلفة تقديرات مختلفة بشكل كبير للخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتطلب تضمين حالات الاقتصاد الكلي المستقبلي الحكم.

تبني العديد من البنوك نهج الحالة الخاصة بها على الأحكام. ويمكن للبنوك الاستفادة من الأساليب التي اعتمدتها بالفعل بعض البنوك العالمية الكبرى مثل باركليز وإتش إس بي سي وبنك إس سي بي في المستقبل. وتشمل هذه الأساليب نهج السيناريو الاقتصادي الإجماع أو نهج محاكاة مونت كارلو. تستخدم هذه الأساليب المتغيرات الاقتصادية بشكل أساسي مثل معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار المنازل وأسعار السلع وأسعار الفائدة قصيرة الأجل. هذه النماذج التي عادة ما تكون مفيدة للغاية، تكافح من أجل دمج الظروف الاقتصادية القاسية ومستويات تدابير الدعم الحكومية المرتبطة بجائحة COVID-19 الحالية. وبالتالي، تحتاج البنوك إلى تغيير نماذج المخاطر الأولية الخاصة بها لتجنب سوء تقدير مخاطر الائتمان.

وكان على البنوك اتخاذ العديد من الأحكام في بناء النماذج للامتثال لمتطلبات انخفاض القيمة للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩. وقد تؤدي الأساليب المختلفة لبعض الأحكام الرئيسية إلى معالجة مخصصات انخفاض القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ بشكل غير متسق عبر البنوك، لا سيما خلال فترات الضغط. اتخذت الحكومات والبنوك في العديد من الدول تدابير استثنائية للتخفيف من الأثر المالي والاقتصادي لـ COVID-19. تشمل تدابير الإغاثة مجموعة من تأجيلات الدفع المختلفة والضمانات الحكومية (ESMA 202؛ IPSASB 2020). وبالنظر إلى حقيقة أن أزمة COVID-19 لا تزال جديدة تمامًا ومن الصعب للغاية التنبؤ بتأثيرها على الظروف الاقتصادية المستقبلية، تجد البنوك صعوبة بالغة في تحديد "المعلومات المعقولة والداعمة" [المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩: ٥.٥.٤] التي يمكنهم استخدامها في نماذج الحالة الخاصة بهم. وبالتالي، فإن النهج المعتمد من قبل أي كيان يختلف باختلاف وضعه المحدد والمنهجية التي يعتمدها في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة. من المرجح أن تدمج البنوك تقديرات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية في حالات متعددة حول الاقتصاد المستقبلي. وسيختلف مدى الانتشار اللاحق لفيروس COVID-19 في هذه الحالات المحتملة والاحتمالات المرتبطة بمثل هذه الحالات اعتمادًا على خصائص الأصل المالي، مثل الموقع والصناعة.

ويحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إطار عمل لتحديد مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة التي يجب الاعتراف بها. ويتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في حال وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على الأداة المالية. ومع ذلك، فهو لا يحدد بوضوح أو يضع منهجية آلية لتحديد متى يجب الاعتراف بالخسائر على مدى العمر. كما أنه لا يضع الأساس الدقيق الذي تقوم الشركات بناء عليه بتحديد الحالات المستقبلية التي يجب مراعاتها عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ويتطلب IFRS 9 حسن التقدير، كما أنه يتطلب ويسمح للشركات بتعديل منهجيتها لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظروف مختلفة. ربما لا تتضمن البيئة الحالية عدد من الافتراضات والروابط التي تحدد الطريقة التي تم من خلالها تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة حتى الآن. ويجب أن تتوقف الشركات عن تطبيق طريقة تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية بشكل آلي. ويجب ألا يؤدي تمديد تأجيل السداد لجميع المقترضين في فئات معينة من الأدوات المالية إلى اعتبار أن جميع تلك الأدوات قد تحملت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

ولتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ أن تقوم الشركات بتقييم التغيرات في مخاطر حدوث التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. ويجب أن يستند تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى

معلومات معقولة وداعمة متاحة للكيان دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويجب على الشركات إعداد التقديرات بناءً على أفضل المعلومات المتاحة حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية. عند تقييم الظروف المتوقعة، يجب الأخذ في الاعتبار تأثيرات تفشي وباء كورونا وتدابير الدعم الحكومية المهمة التي يتم اتخاذها.

ومن الصعب في هذا الوقت دمج التأثيرات المحددة لتفشي فيروس كورونا وتدابير الدعم الحكومية على أساس معقول وداعم. ومع ذلك، يجب أن تنعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية في حالات الاقتصاد الكلي التي تطبقها الشركات وفي قيمها. إذا لم يكن بالإمكان أن تنعكس تأثيرات تفشي فيروس كورونا في النماذج، فسيتوجب النظر في المبالغ الزائدة أو التعديلات بعد النموذج. تخضع البيئة للتغيير السريع ويجب الاستمرار في مراقبة الحقائق والظروف المحدثة كلما توافرت معلومات جديدة.

ورغم صعوبة الظروف الحالية وتسببها في مستويات عالية من عدم التيقن، إذا كانت تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تستند إلى معلومات معقولة وداعمة ولا يطبق IFRS 9 بشكل تلقائي، يمكن توفير معلومات مفيدة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة. في ظل البيئة الحالية المجهدة، بإمكان IFRS 9 والإفصاحات المرتبطة به توفير الشفافية المطلوبة بشدة لمستخدمي البيانات المالية. لقد تم العمل عن كثب مع العديد من الجهات الرقابية ومنظمي أسواق الأوراق المالية وغيرها فيما يتعلق بتطبيق IFRS 9 في سياق تفشي وباء كورونا. ونشر العديد من الجهات الرقابية ومنظمي أسواق الأوراق المالية توجيهات بشأن تطبيق IFRS 9 في البيئة الحالية (بما في ذلك الهيئة المصرفية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وهيئة الأوراق المالية والسوق الأوروبية، وهيئة التنظيم الاحترازي، ومجلس معايير المحاسبة الماليزي). وهناك تشجيع للشركات التي أصدرت جهاتها الرقابية والتنظيمية إرشادات على مراعاة وتطبيق تلك الإرشادات.

ولقد أكد د. احمد بن عبد الله المغامس أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على أن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية مبنية على المبادئ والتي تطلب من الإدارة القيام بقدر من الاجتهاد لتطبيق متطلبات المعايير، ومنها ما يتعلق باستمرارية المنشأة. موضحًا " أن المعيار الدولي للمحاسبة رقم (١) ينص على أنه يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية أن تجري تقييماً لقدرة المنشاة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويجب على المنشاة أن تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المنشاة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. وعندما تكون الإدارة على علم، عند إجرائها للتقييم، بحالات عدم تأكد جوهري، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشاة على البقاء كمنشاة مستمرة، فيجب عليها أن تفصح عن حالات عدم التأكد. وعندما لا تعد المنشاة القوائم المالية على أساس الاستمرارية، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة، جنباً إلى جنب مع الأساس الذي أعدت عليه القوائم المالية، وسبب أن المنشاة لا تُعَد منشآه مستمرة.

كما يطلب نفس المعيار من الإدارة عند تقييمها لما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً، أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل الذي يمتد على الأقل إلى أثني عشر شهراً من نهاية فترة التقرير، دون أن يقتصر على تلك المدة. وتعتمد درجة النظر في تلك المعلومات ومراعاتها على الحقائق القائمة في كل حالة. فعندما يكون لدى المنشاة تاريخ من العمليات المربحة، وسهولة في الوصول إلى الموارد المالية، فقد تتوصل المنشاة إلى استنتاج أن المحاسبة وفقاً لأساس الاستمرارية تعدَّ مناسبة دون إجراء تحليل تفصيلي. وفى حالات أخرى، قد يلزم الإدارة أن تأخذ في الحسبان مجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بالربحية الحالية والمتوقعة والجداول الزمنية لسداد الديون والمصادر الممكنة للتمويل البديل قبل أن تتمكن من التوصل إلى قناعة بأن أساس الاستمرارية يُعدّ مناسباً.

وفي حالة التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا على الإدارة أن تأخذ المعلومات المستقبلية للاثني عشر شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال أو القدرة على سداد الديون، أو ما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لحزمة التسهيلات والدعم التي قدمتها الدولة

للأعمال التجارية المتأثرة بانتشار الفيروس. ومما ينبغي التأكيد عليه أن على المنشاة تقييم مدى مناسبة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في الفترة اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشرها لقوائمها المالية، حيث يجب تطبيق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (١٠) بشأن إعداد القوائم المالية في ظل ظهور مؤشرات تمنع المنشأة من افتراض استمرارية الأعمال بعد تاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشر القوائم المالية.

وعلى الرغم من انه قد يكون لهذه التطورات آثار على استمرارية المنشاة والنتائج المالية المستقبلية والتدفقات النقدية والوضع المالي لها، إلا انه قد لا يمكن حالياً تحديد تلك الآثار بدقة نظراً لعدم وجود معلومات كافية للتنبؤ بها كما في تاريخ اعداد القوائم المالية، عندها يتوجب على المنشاة الإفصاح بالقدر الذي توفرت به تلك المعلومات. وأنه يجب على كل منشآه أن تقيّم الآثار بحسب ظروفها الخاصة، ولا يمكن وضع تقييم عام لكل المنشآت نظراً لاختلاف هياكل التمويل وطبيعة الأعمال وتفاوت التأثير السلبي للفيروس أو التأثير الإيجابي للدعم الحكومي المقدم للمنشآت المتأثرة ".

وأصدر كل من مصرف الإمارات المركزي، و" سُلطة تنظيم الخدمات المالية" في سوق أبو ظبي العالمي، و" سُلطة تنظيم الخدمات المالية"، في مركز دبي المالي العالمي، ويشار إليهم مجتمعين بـ "السلطات"، توجيهات للبنوك وشركات التمويل، تتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-٩ (IFRS-9) في ظل تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتتولى هذه السلطات مهمة التنظيم والإشراف على بنوك وشركات تمويل قد يكون لديها عملاء يعانون من ضغوط مالية نتيجة لتفشّي وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي ضوء اضطراب الأوضاع الاقتصادية الذي نجم عن تفشّي كوفيد-١٩، اتخذ مصرف الإمارات المركزي، إجراءات لتوفير عدد من التدابير لدعم البنوك وشركات التمويل تحت "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة"، وقد باتت هذه التدابير متاحة اعتباراً من ١٥ مارس ٢٠٢٠. كما تدعم هذه السلطات مبادرات محلية واتحادية تهدف إلى توفير حلول مستدامة لمدينين الذين سيستخدمون البرامج تخفيف الديون المدعومة من قبل الحكومة في هذا الوقت العصيب.

وإضافة لتلك التدابير، تُؤمن السلطات بضرورة توظيف المرونة المتأصلة في إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-٩ (IFRS-9) بواسطة البنوك وشركات التمويل المشاركة في "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة"، للتعامل مع الأزمة الحالية. ولمساعدة هذه البنوك وشركات التمويل، عمدت السلطات إلى نشر توجيهات محددة فيما يتعلق باحتساب مخصصات "الخسائر الائتمانية المتوقعة" تحت المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-٩ (IFRS-9). وتُوفّر التوجيهات، التي تم تطويرها بشكل جماعي بواسطة السلطات، حلولاً عملية للبنوك وشركات التمويل في إدارة تأثير عدم التيقن الاقتصادي السائد حاليا على "الخسائر الائتمانية المتوقعة"، مع البقاء في وضع الامتثال لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-٩، وتعزيز اتساق المنهجية. إن الهدف الأشمل لهذه التوجيهات، هو التحقق من أن التقارير المالية مبنية على تقديرات حديثة للمخاطر التي تواجهها البنوك وشركات التمويل، والتعرّف، في الوقت نفسه، على حجم تدابير الدعم المطبّقة بواسطة السلطات، والإقرار بأن عملية اتخاذ القرار المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-٩ ستكون بحاجة للتعديل، تحت البيئة السائدة حالياً. وقد أصدرت السلطات التوجيهات المشتركة، في توقيت واحد، للبنوك وشركات التمويل، مستهدفة البنوك وشركات التمويل المشاركة في "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة". وتشجّع السلطات تلك المؤسسات بمراجعة هذه التوجيهات، والتواصل مع السلطات الإشرافية ذات الصلة لمزيد من التوضيح، إذا لزم الأمر.

وفي هذه المناسبة، قال ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبو ظبي العالمي: "بينما تواجه أسواق المال والأعمال حول العالم حالة من عدم الاستقرار، بادرت الدولة باتخاذ العديد من الاجراءات والخطوات لدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز السيولة المالية. وباعتبارها جزءاً رئيسياً من البنية التحتية المالية للدولة، أصدرت سلطة تنظيم الخدمات المالية توجيهات مشتركة للبنوك وشركات التمويل، تتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-٩، حيث ستمكن هذه

التوجيهات من توفير الدعم والإرشاد فيما يتعلق بإدارة التأثيرات المالية التي ستوجهها الشركات المسجلة، وذلك في ضوء الاضطرابات الاقتصادية السائدة. يلتزم في سوق أبو ظبي العالمي بدعم كافة المبادرات الحكومية، بينما تواصل مراقبة الوضع الحالي وتعمل مع كافة الجهات المختصة في الدولة لمساعدة الشركات على مواجهة التأثيرات المالية للأزمة الحالية." وفي ظل استمرار تفشي الوباء من الصعب في هذا التوقيت التنبؤ بالمدي الكامل للتأثير، لكن يجب تسليط الضوء على الحدث والمتابعة أول بأول، ولنعلم جميعاً أن دور المحاسبين أكبر بكثير من ارتداء الأقنعة تجاه التصدي لوباء جائحة كورونا.

ولقد أصدر البنك المركزي المصري، كتابًا دوريًا بشأن تطبيق المعيار المحاسبي الجديد للتقارير المالية المعروف باسم "IFRS9" في ضوء الظروف الراهنة وتداعيات فيروس كورونا المستجد وتأثيره على القطاع المصرفي والاقتصاد ككل، وتماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية وما تم اتخاذه من إجراءات من شأنها التخفيف على القطاع المصرفي. وقرر بجلسته السماح للبنوك بإعداد قوائم مالية مختصرة ربع سنوية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٠ المعدل لعام ٢٠١٥ (القوائم المالية الدورية)، على أن يتم الالتزام بإعداد قوائم مالية كاملة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية آخر ديسمبر، وبنهاية يونيو ٢٠٢١ للبنوك التي قوائمها بنهاية يونيو من كام عام. ووجه المركزي في خطابه البنوك باستبعاد فترة تأجيل الأقساط ٦ أشهر لدى فترة التوقف عن السداد، ولا يتم اعتبارها مؤشرًا لارتفاع جوهري في مستوي مخاطر الائتمان، وذلك دون الإخلال بمسؤولية البنك عن تقييم مخاطر محافظة الائتمانية؛ للحفاظ على جودتها، وتقييم قدرة عملائه على السداد.

ونظرًا لوجود قائمة طويلة من التطورات والإصدارات والمنشورات، نحاول تلخيص الآثار المترتبة في الجدول التالي.

| منطقة الدولة | معيار المحاسبة | الجهات المشرفة | الإجراءات | الاستجابة | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|
| أوروبا القارية والمملكة المتحدة | IFRS 9، نموذج ECL | ESMA، EBA، ECB، بنك إنجلترا، PRA | التطبيق التحوطي للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩، وزيادة المرونة في الحكم والتفسير التخفيف التنظيمي لمتطلبات رأس المال (بازل ٣) وتمديد الفترة الانتقالية | لا تزال IOSCO وIASB تصادقان على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تقبل BSBC التدابير التنظيمية | لا يزال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ مطبقًا بشكل كامل، ولكن تطبيق أكثر اعتدالًا في منطقة اليورو تأخر تنفيذ إصلاحات بازل ٣ |
| الوليات المتحدة | ASC 326، نموذج CECL | SEC، FASB FAF | قانون CARES، تأخير تطبيق CECL، تمديد الفترة الانتقالية (إجراء تنظيمي) | يؤكد كل من FASB وFAF على تطبيق نموذج CECL كما تم تطويره، ويعارضون أي تأخير | خيار إلغاء الاشتراك بموجب قانون CARES لتجنب تطبيقات CECL ولكنه محدود بشكل فعال في جاذبيته للبنوك، لا يزال FASB يفضل تطبيق ASC 326 الكامل لتحسين الشفافية |

## ٧- رد فعل المنظمات المهنية لتطبيق IFRS 9 في ظل COVID 19

كان رد فعل منظمي البنوك على أزمة COVID-19 بطرق مختلفة، مثل:

- التدخل في المحاسبة بإدخال المزيد من المرونة في تفسير وتطبيق معايير المحاسبة؛ تأخير معايير المحاسبة؛ إصدار إرشادات لتسهيل عمل البنوك مع حالات ومعلومات الاقتصاد الكلي؛ و

- التدخل في المحاسبة التنظيمية؛ تخفيف متطلبات رأس المال؛ تمديد فترات الانتقال.

حتى قبل أزمة COVID-19، كان المنظمون المصرفيون الذين يخذو بمبدأ الحيطة والحذر في العديد من الدول قد تبنوا نهج التسوية مع مرور الوقت أو تأخير تأثير اعتماد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على تدابير كفاية رأس المال. خففت هذه الممارسة من التأثير الكبير للانتقال من نموذج الخسارة المتكبدة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة ومساعدة البنوك على تعزيز مركزها الرأسمالي. ويشير BCBS 2020) إلى أن: "بغض النظر عن الوقت الذي بدأت فيه الولاية القضائية في البداية في تطبيق الترتيبات الانتقالية، لفترة السنتين التي تشمل عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، قد تسمح السلطات القضائية للبنوك بإضافة ما يصل إلى ١٠٠٪ من مبلغ التعديل الانتقالي "الإضافة" ثم يجب التخلص التدريجي من المبلغ على أساس القسط الثابت على مدى السنوات الثلاث التالية".

وذكّرت هيئة التنظيم الاحترازية في بنك إنجلترا (٢٠٢٠) المؤسسات المالية في المملكة المتحدة بأن الترتيبات الانتقالية المعمول بها في المملكة المتحدة تعني أن `` تأثير رأس المال التنظيمي للخسائر الائتمانية المتوقعة يتم تدريجيًا بمرور الوقت وخلال عام ٢٠٢٠، يمكن للشركات إضافة CET1 ما يعادل ما يصل إلى ٧٠٪ من المخصصات "الجديدة" بسبب IFRS 9 ". وفي الولايات المتحدة، أفاد Marlin (2020) أن التبني الأولي لنموذج CECL لفترات التقارير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أدى إلى تسجيل أكبر البنوك الأمريكية زيادة بنسبة ٣٠٪ تقريبًا في مخصصات خسائر القروض. كانت البنوك الأمريكية قد توقعت بالفعل إمكانية حدوث تأثير سلبي على إجراءات كفاية رأس المال، حيث ضغطت على مكتب المراقب المالي للعملة (الخزانة)، ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية بمقترحات مختلفة للتخفيف من هذه الآثار السلبية. ونتيجة لذلك، استجابت هذه الوكالات الأمريكية بإصدار قاعدة تسمح لأي بنك تكبد أرباحًا محتجزة مخفضة كنتيجة للاعتماد الأولي لنموذج CECL بخيار اختيار توزيع تأثير رأس المال التنظيمي على فترة ثلاث سنوات ( Office of the Comptroller of the Currency, Treasury et al.2019).

ومنذ ظهور أزمة COVID-19 ومبادرات الإغاثة الحكومية اللاحقة، قدم المنظمون والمشرفون المصرفيون الذين يخذو بمبدأ الحيطة والحذر إرشادات إضافية، من بين أمور أخرى، حول تقدير الخسائر المتوقعة للأصول المالية. خلقت الأزمة فرصة لأولئك الذين ينتقدون نموذج ECL (أو نموذج CECL الأمريكي) للضغط من أجل تأخير تطبيقه أو حتى إلغاء متطلبات ECL. ونأخذ هذه الردود في الاعتبار في سياق الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وثانيًا، في سياق الولايات المتحدة.

١/٧ المصرفيون:

إن المكافئ في الولايات المتحدة لخسائر الائتمان المتوقعة هو CECL كما تم الإعلان عنه في تحديث المعايير المحاسبية لمجلس معايير المحاسبة المالية رقم ٢٠١٦-١٣، قياس خسائر الائتمان على الأدوات المالية، كما هو مقنن في ASC 326. أفادت وسائل الإعلام أن متطلبات محاسبة CECL، من بين أمور أخرى، ظلت غير شعبية منذ إنشائها مع بعض الأحزاب داخل القطاع المصرفي الأمريكي (White 2020b ؛Haggerty 2020) التي استمرت في الضغط على السياسيين والوكالات الحكومية. قبل ظهور أزمة COVID-19، حققت جهود الضغط هذه بعض النجاح المحدود حيث أسفرت عن أحكام انتقالية لتهدئة التأثير الأولي للتغيير على CECL.

ومع ذلك، فإن الذعر المفاجئ الناجم عن إدراك خطورة جائحة COVID-19 قد وفر فرصة جديدة للقطاع المصرفي لمهاجمة أحكام CECL بقوة. استعان أعضاء جماعات الضغط في الصناعة المصرفية بمساعدة سياسيين من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين والجمهوريين. حيث كتب جريجوري دبليو ميكس (ديمقراطي، مجلس النواب الأمريكي) وبلين لوتكيمير (جمهوري، مجلس النواب الأمريكي) إلى مجلس معايير المحاسبة المالية في ٢٣ مارس ٢٠٢٠، مطالبين إياه بتعليق تطبيق محاسبة CECL وتأجيله أكثر (Meeks) و2020 Luetkemeyer). وكانت الحجة التي استخدمها المعارضون لمحاسبة CECL لتحقيق التراجع أو الإزالة هي قانون CARES Act HR748، الذي تم توقيعه ليصبح قانونًا

من قبل الرئيس ترامب في ٢٧ مارس ٢٠٢٠. واقترح أن تسمح CARES للبنوك بخيار عدم الامتثال لـ ASC 326. أثناء المداولات لسن CARES، ونشبت معركة مع FASB سعى فيها جماعات الضغط المصرفية وحلفاؤهم السياسيون إلى تأخير أو إلغاء متطلبات (CECL White 2020a). وتركز الهجوم على متطلبات CECL إما على الآثار السلبية المزعومة للمتطلبات نفسها أو اتخذ شكل هجوم hominem على FASB. ولا تستحق الهجمات تأخيرنا طويلاً، ولكن تشمل الملاحظات التالية من shay(٢٠٢٠) الذي كان يكتب على موقع الويب americanbanker.com

"يعتبر الأشخاص الذين يقومون بأعمال تجارية أن مجلس معايير المحاسبة المالية بعيدون عن الواقع بشكل يبعث على السخرية. أثبت FASB هذا، مرة أخرى يتساءل إذا كان FASB بعيدًا اجتماعيًا عن العالم الحقيقي لدرجة أنهم يعتقدون أنهم يعيشون على كوكب آخر، ولديهم مجرد فضول إكلينيكي بشأن الأزمة التي تحدث لأي شخص آخر. وفي الواقع، إن تصرفات مجلس معايير المحاسبة المالية، أو عدم اتخاذ أي إجراء في هذه الحالة، هو ما سيجعل الأزمة أسوأ".

ومن المحتمل أن تكون الادعاءات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية السلبية لقانون العقوبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر موضوعية. من الأمور ذات الأهمية الخاصة ملاحظة أن غالبية هذه الحجج التي تم استخدامها ضد متطلبات CECL كانت مماثلة لتلك التي استخدمها السياسيون وجماعات الضغط المصرفية خلال GFC عندما عارضوا بشدة محاسبة القيمة العادلة في معايير المحاسبة في ذلك الوقت (Howieson 2011). تشمل هذه المطالبات المعاد تصنيفها:

- أن محاسبة CECL سيكون لها تأثيرات "دورية" تؤدي إلى تفاقم الانخفاض في تدابير رأس المال الاحترازية الناجمة عن جائحة COVID-19 (Meeks and Luetkemeyer 2020؛ Shay 2020)؛
- أن هذه التأثيرات الدورية ستخلق "أزمة منهجية كاملة" (Marlin 2020) وبالتالي تقلل من قدرة البنوك على إقراض الشركات والأفراد (Meeks and Luetkemeyer 2020)؛
- أن السياسيين استخدموا بشكل خاص الحجج الانفعالية التي تدعي أن الأحزاب الصغيرة أو المحرومة ستتضرر بشكل خاص من التخفيض المزعوم في الإقراض الناجم عن محاسبة CECL. في رسالتهم إلى FASB، سلط Meeks و(Luetkemeyer 2020) الضوء على أوجه التكافؤ مثل "المؤسسات الصغيرة" و"البنوك المجتمعية" وأكدوا أن الآثار السلبية ستمتد إلى "الأمريكيين ذوي الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة". ومن المرجح أن تلقى هذه الادعاءات الانفعالية والتبسيط صدى لدى ناخبي السياسيين أكثر من الحجج التقنية حول ملاءمة محاسبة CECL (Howieson 2011)؛
- أن تنفيذ متطلبات CECL من شأنه أن يفرض تكاليف إضافية غير ضرورية على المؤسسات المالية (خاصة المؤسسات الصغيرة) وأن الخسائر الائتمانية المتوقعة في المستقبل يصعب قياسها بسبب المستويات الحالية العالية من عدم اليقين المرتبطة بالظروف المرتبطة بالوباء ( Meeks and Luetkemeyer 2020)؛ و
- أن مجرد قدر كبير من عدم اليقين في هذا الوقت لتنفيذ تغيير أساسي في نظام المحاسبة المالية " (Meeks and Luetkemeyer 2020).

خلال GFC، اعتمد معارضو محاسبة القيمة العادلة تكتيكًا إضافيًا لمحاولة تأخير تنفيذها. كان هذا لمطالبة لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) بإجراء بحث وجمع أدلة حول الآثار الدورية المزعومة لمحاسبة القيمة العادلة (SEC 2008). كان الأمل في أن يكون الوقت المستغرق لإجراء البحث اللازم بطيئًا بدرجة كافية بحيث يتضاءل الحماس لمحاسبة القيمة العادلة. ومن المثير للاهتمام، أنه يبدو أنه تمت محاولة أسلوب مماثل فيما يتعلق بمحاسبة CECL. في رسالتهم الموجهة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية، حثها Mix and Lotkimer (٢٠٢٠) على "اغتنام هذه الفرصة لإعادة

النظر في الآثار الاقتصادية الأوسع لهذا المعيار المحاسبي الجديد، والعمل مع منظمي البنوك لدراسة التأثير المتوقع على قروض الأعمال الصغيرة عن كثب، الائتمان الاستهلاكي، والإقراض العقاري، وإيلاء اهتمام خاص لمجتمعات الأقليات وذوي الدخل المنخفض. الأهم من ذلك، يجب أن نؤكد ما إذا كان تنفيذ CECL سيثبت أنه مساير للاتجاهات الدورية. على غرار الوضع خلال GFC حيث طُلب من لجنة الأوراق المالية والبورصات إجراء بحث، يتطلب القسم ٤٠٢٦ (و) من قانون CARES من المراقب المالي العام للولايات المتحدة إجراء دراسة حول القروض وضمانات القروض والاستثمارات الأخرى المنصوص عليها في القسم ٤٠٠٣. (Maurer 2020) ويقترح أن تأثير محاسبة CECL سيتم إدراجه في تلك الدراسة الحكومية.

٢/٧ الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

كان التوجيه الرئيسي المقدم إلى المؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من BCBS وEBA وESMA وBoE (BCBS 2020؛ EBA 2020؛ ESMA 2020؛ BoE 2020). فليس من المستغرب أن يكون الهدف الأكبر من هذه الوثائق التوجيهية هو ضمان استقرار القطاع المالي العالمي. وتُنصح البنوك بأنه عند اعتماد متطلبات ECL وSICR وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، لا ينبغي لها إرسال إشارات تشير إلى حدوث صدمات في السوق. وفي بيان التوجيه (وبالتنسيق مع بيان مماثل من قبل ESMA)، يرى (EBA 2020): 1 أن الطبيعة ``القائمة على المبادئ" للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ تتطلب ممارسة الحكم ويوجه قانون المحاسبة المصري (EBA) Egyptian Businessmen's Association أن "المرونة المضمنة في الأطر المحاسبية والتنظيمية يجب استخدامها بالكامل من قبل المؤسسات للمساعدة في الحفاظ على السلامة خلال الأزمة وتوفير وظائف حاسمة للاقتصاد". في سياق تقييم SICR، يمضي (EBA 2020): 3 في اقتراح أنه يجب على البنوك ممارسة حكمها "للتخفيف من أي تأثير محتمل للتحويلات بين المراحل وسيساعد على تجنب المبالغة في آثار الصدمة". بطريقة مماثلة، في رسالة إلى الرؤساء التنفيذيين في المملكة المتحدة كتبها سام وودز، نائب المحافظ والرئيس التنفيذي لهيئة التنظيم التحوطي (BoE 2020: 1)، حذر الرؤساء التنفيذيون من أن المبالغة الكبيرة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة قد تدفع إلى سلوك يؤدي إلى سلوك غير ضروري وتشديد شروط الائتمان.

على عكس الوضع في وقتGFC The Global Financial Crisis، فإن الطبيعة القائمة على المبادئ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هي التي يتم الاستفادة منها من قبل المشرفين على البنوك الاحترازية والبنوك بهدف الحفاظ على الأقل على صورة الاستقرار المالي، إن لم يكن جوهره النظام. ويقدم (Angeloni 2020)، التأكيد في الأصل، وهو عضو سابق في مجلس الإشراف في البنك المركزي الأوروبي، ملخصًا مناسبًا للمانترا التي يروج لها حاليًا المنظمون المصرفيون الذين يخذو بمبدأ الحيطة والحذر فيما يتعلق بمحاسبة ECL: "هذه المرة يأتي التهديد من خارج القطاع المصرفي، وأن هذا الأخير يحتاج إلى الحماية من شدة الصدمة. تدرك [هيئات الرقابة المصرفية] أن البنوك يمكن أن تكون هذه المرة "جزءًا من الحل" إذا ساعدت في تخفيف تأثير الصدمة على الاقتصاد الحقيقي. ولكي يحدث هذا، يجب أن يصبح التنظيم والإشراف الاحترازيان أكثر تساهلاً، على الأقل لمرحلة مؤقتة قبل استئناف الاستثمار الخاص والاستهلاك تلقائيًا".

ويقر (Angeloni 2020) بإمكانية وجود خطر أخلاقي في نهج "التنظيم البسيط" ولكنه يعتقد أن الأزمة الحالية تجعل الأمر يستحق المخاطرة. ويعتمد التفسير "المتساهل" للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الذي يروج له EBA وESMA وBoE على بعض الافتراضات التي قد تتحقق أو لا تتحقق. ولعل أهم هذه الافتراضات هو أن الآثار الاقتصادية لأزمة COVID-19 مؤقتة وقصيرة المدى. يقوم هذا الافتراض على جهود التخفيف التي تبذلها الحكومات والمؤسسات المالية لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة. وينص (BoE (2020: 5 على ان: "من الواضح أن الأسواق تتجه نحو الانخفاض بشكل كبير، ويمكن أن يكون للخطوات التي يتم اتخاذها لاحتواء الفيروس (بما في ذلك التباعد

الاجتماعي وإغلاق الأعمال)، إذا تم الحكم عليها بشكل منفصل، آثار سلبية على قدرة المقترضين على الدفع. ومع ذلك، لا ينبغي الحكم على هذه العوامل بمعزل عن غيرها لأن الحكومات والبنوك المركزية على مستوى العالم قد أعلنت عن تدخلات غير مسبوقة لتقليل التأثير على الأفراد والشركات".

٣/٧ بازل (Basel Committee on Banking Supervision)(BCBS 2020: 2):

"عندما تكون البنوك قادرة على وضع توقعات بناءً على معلومات معقولة وداعمة، تتوقع اللجنة أن تعكس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة التأثير المخفف للدعم الاقتصادي الهام وتدابير الإعفاء من المدفوعات التي وضعتها السلطات العامة والقطاع المصرفي. أثناء تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب ألا تطبق البنوك المعيار آليًا ويجب أن تستخدم المرونة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، لإعطاء الوزن الواجب للاتجاهات الاقتصادية طويلة الأجل".

ونتيجة لهذا الافتراض بأن الآثار مؤقتة، قام المنظمون المصرفيون المتحوطين في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بتعزيز التوجيه الذي يعلق بشكل أساسي متطلبات واختبارات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. في سياق تقييم SICR، (ESMA 2020: 3)، على: "أن التدابير المتخذة في سياق تفشي COVID-19 والتي تسمح أو تتطلب أو تشجع على تعليق أو تأخير المدفوعات، لا ينبغي اعتبارها ذات تأثير مباشر على تقييم ما إذا كانت القروض قد تعرضت لنظام SICR أم لا. لذلك، لا ينبغي اعتبار الوقف الاختياري في ظل هذه الظروف بحد ذاته بمثابة إطلاق تلقائي لنظام SICR."

هذا الافتراض بأن الأمور ستتحسن عاجلاً وليس آجلاً، جنبًا إلى جنب مع المستويات القصوى الحالية من عدم اليقين والتي يُزعم أنها تجعل من المستحيل توليد توقعات اقتصادية قصيرة الأجل معقولة ومدعومة (ESMA 2020)، قاد المنظمين المصرفيين المتحوطين في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى التوصية، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، على البنوك أن "تعطي وزناً أكبر للتوقعات المستقرة طويلة الأجل كما يتضح من التجربة السابقة وأن تأخذ في الاعتبار تدابير الإغاثة التي تمنحها السلطات العامة - مثل وقف الدفع ( ESMA 2020: 4; see also BCBS 2020; Bank of England 2020). ومع ذلك، فإن ملاحظة المنظمين المصرفية الاحترازية الخاصة بأن ``ندرة المعلومات المتاحة والموثوقة في السياق الحالي، ستواجه جهات الإصدار مشاكل في إنشاء توقعات اقتصادية قصيرة الأجل معقولة ومدعومة " (ESMA 2020: 4) تتساءل عن الحكمة من توجيهاتهم حول محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة وSICR، على الأقل لفترات التقارير خلال عام ٢٠٢٠، إن لم يكن أطول. والأهم من ذلك، في الوقت الذي أصدر فيه المنظمون المصرفيون الذين يخذو بمبدأ الحيطة والحذر توجيهاتهم، لم يكن أحد في وضع يسمح لـه بـ "معرفة" متى سينتهي التأثير الطبي لـ COVID-19، ناهيك عن امتلاك المعرفة حول ما إذا كانت الآثار الاقتصادية ستكون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ولا كميتها النهائية.

وتشير الأدلة المتاحة إلى أنه من غير المرجح أن تتحسن الظروف الاقتصادية بشكل كبير على المدى القصير. حيث أفاد صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي في تقريره، أنه قد خفض معدل النمو العالمي لعام ٢٠٢٠ بمقدار ٦.٣ نقطة مئوية، مما أدى إلى أن "الإغلاق الكبير هو أسوأ ركود منذ العهد الكبير". الكساد، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية (IMF 2020a). استنادًا إلى بأن الوباء يتحسن في نهاية عام ٢٠٢٠، ويوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل ٢٠٢٠ التغيرات لعام ٢٠٢٠ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة ومنطقة اليورو والاقتصادات المتقدمة الأخرى مثل -٥.٩ و٧.٥ و-٤.٦ على التوالي مع وجود علامات فقط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيجابي الجزئي في عام ٢٠٢١ (IMF 2020b). ويبدو توجيه المنظمين المصرفيين الاحترازيين أقرب إلى السلوك المزعوم للنعامة التي تتجاهل الخطر المحيط بها بدفن رأسها في الرمال! إن اندفاعهم إلى تبني إرشادات متساهلة بشأن محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة يبدو غير حكيم وغير مدروس.

### ٤/٧ IOSCO وIASB

في ٢٧ مارس ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وثيقة موجزة عن COVID-19 ونهج ECL في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ (IASB 2020). لم تحتوي الوثيقة على قواعد منقحة ولكنها سعت إلى تعزيز مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة. وذكر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أنه كان على اتصال بعدد من المنظمين التحوطيين والأوراق المالية وأشار إلى وجود التوجيهات التي أصدرتها تلك الشركات. ولم يؤيد المجلس الدولي لمعايير المحاسبة هذه التوجيهات ولم يعترض عليها، ولكنه ببساطة لفت انتباه معدي القوائم المالية إليها.

وذكّر مجلس معايير المحاسبة الدولية معدي القوائم المالية بالحاجة إلى ممارسة الحكم المهني وأن محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة تتطلب استخدام الافتراضات. وأشار إلى أن هذه الافتراضات ستحتاج إلى إعادة تقييم على أساس مستمر مع ظهور معلومات جديدة لتسليم فترة الوباء. وذكّرت وثيقة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بأن مسألة تقييمات SICR يجب أن تتم من منظور العمر الإجمالي المتوقع لأداة مالية. وتتوافق إرشادات مجلس معايير المحاسبة الدولية مع تلك التي قدمها المنظمون في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، ولكن على الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤكد على الحاجة إلى "معلومات معقولة وداعمة"، إلا أنه أقل تأكيدًا بكثير من المنظمين في الاتحاد الأوروبي/ المملكة المتحدة في وضع الافتراضات حول مدة الأزمة.

وفي بيان إعلامي بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٢٠ (IOSCO 2020)، أيدت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ كأساس لضمان توفير معلومات مالية عالية الجودة وحماية المستثمرين وأسواق رأس المال أثناء أزمة فيروس كورونا (COVID-19). ودعمت IOSCO توجيهات مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠٢٠) وعززت الحاجة إلى تجنب التطبيق الآلي لمتطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ وأن معدي التقارير المالية يجب أن يكونوا حذرين بشأن التمييز بين التأثيرات المؤقتة والتأثيرات طويلة الأجل عند تقييم SICR. وتم التأكيد في البيان الإعلامي على أهمية الامتثال للمبادئ الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات ومعيار المحاسبة الدولي ١ عرض القوائم المالية، وذلك لضمان أن أسواق رأس المال على علم تام في الوقت المناسب.

### ٥/٧ FASB :

في نفس التاريخ الذي أرسل فيه ميكس ولوتكيمير رسالتهم إلى رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية، كاثلين كيسي، رئيس مؤسسة المحاسبة المالية (FAF)، التي تشرف على مجلس معايير المحاسبة المالية، كتبت إلى قادة الأغلبية والأقلية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ( Casey 2020). كان هدفها هو إزالة الأقسام المؤقتة من قانون CARES المقترح والتي من شأنها تجاوز معايير FASB فيما يتعلق بـ CECL وإعادة هيكلة الديون المتعثرة. فيما يتعلق بمقترحات تجاوز محاسبة CECL، ويقدم (Casey 2020) ثلاث حجج ضد الاقتراح:

١. لم تكن القضية التي تشغل هي مسألة إعداد التقارير المالية وإنما تتعلق بضمان امتلاك البنوك لرأس المال الكافي. ولا يمكن معالجة هذه المسألة إلا من خلال التغييرات التي أجراها المنظمون المصرفيون التحوطين. والتغيير في طريقة المحاسبة لن يحل القلق الاحترازي.
٢. من خلال تجاوز مؤتمر محاسبة CECL التابع لمجلس معايير المحاسبة المالية، من شأنه أن يؤثر سلبًا على توفير معلومات مفيدة للقرار ويضر بالمستثمرين وأسواق رأس المال لأن CECL كانت طريقة أفضل مقارنة بنموذج الخسارة المتكبدة السابق.
٣. سيؤدي إلغاء محاسبة CECL إلى فرض تكاليف غير ضرورية وكبيرة على البنوك والشركات الأخرى لأنها استثمرت بالفعل بكثافة في ترحيل معلوماتها والأنظمة الأخرى من نهج الخسارة المتكبدة القديم إلى CECL.

بالإضافة إلى ذلك، يشير Casey (٢٠٢٠: ٢) إلى التهديد الذي يهدد استقلال مجلس معايير المحاسبة المالية والذي ارتبط بتدخل الكونجرس في عملية وضع المعايير الخاصة بمجلس معايير المحاسبة المالية، مشيرًا إلى أنه ``يقوض بشكل أساسي النهج طويل الأمد والمختبر بالوقت في الولايات المتحدة تجاه الشفافية، وضع معايير محاسبية صارمة ومستقلة، يعتمد عليها المشاركون في السوق والتي تلعب دورًا مهمًا في دعم أسواق رأس المال والاقتصاد الأوسع.

واعترض رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية، هارولد شرودر، على اقتراح الكونجرس بالسماح للبنوك بالانسحاب من محاسبة CECL. وتم التقرير عن أنه أشار إلى أن توفير الخيار سيعني أن بعض الشركات ستستمر في اعتماد CECL والبعض الآخر لن يفعل ذلك و "لا يحب المستثمرون عدم وجود خيار سيحققه" (Lugo 2020). وكرر شرودر ملاحظة رئيس FAF بأن القانون المقترح من شأنه أن يفرض تكاليف باهظة لأن العديد من الشركات قد أعدت بالفعل لمحاسبة CECL. بالإضافة إلى ذلك، عزز (Lugo 2020) القلق بشأن التهديد الذي يهدد استقلالية FASB.

## ٨- قانون CARES لمكافحة COVID 19: -

على الرغم من حجج مجلس معايير المحاسبة المالية، فقد نجح معارضو محاسبة CECL في نهاية المطاف في دمج أحكام في قانون CARES مما أدى إلى بعض التراجع ضد تنفيذ ASC 326 من FASB. الفقرة (ب) من القسم ٤٠١٤، الإغاثة المؤقتة الاختيارية من المتوقع الحالي خسائر الائتمان، تنص على ان "بصرف النظر عن أي حكم آخر من أحكام القانون، لا يُطلب من أي مؤسسة إيداع مؤمن عليها أو شركة بنك قابضة أو أي شركة تابعة لها الامتثال لتحديث معايير المحاسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية رقم ٢٠١٦-١٣ ("قياس خسائر الائتمان على الأدوات المالية")، بما في ذلك المنهجية الحالية لخسائر الائتمان المتوقعة لتقدير مخصصات خسائر الائتمان، خلال الفترة التي تبدأ من تاريخ سن هذا القانون وتنتهي في "-

١. تاريخ انتهاء حالة الطوارئ الوطنية المتعلقة بتفشي مرض فيروس كورونا الجديد (COVID-19) الذي أعلنه الرئيس في ١٣ مارس ٢٠٢٠ بموجب قانون الطوارئ الوطني (٥٠ U.S.C. 1601 وما يليها)؛ أو
٢. ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ومن المهم ملاحظة أن القسم ٤٠١٤ لا يزيل بشكل دائم متطلبات CECL لـ ASC 326 ولكنه يوفر للبنوك خيار عدم تطبيق تلك المتطلبات وإذا تم اتخاذ هذا الخيار، فلا يمكن ممارسته إلا حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أبعد تقدير (فترة لا تزيد عن ثمانية أشهر من سن CARES). بالتزامن مع سن قانون CARES، أصدر مكتب المراقب المالي للعملة (الخزانة) ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي والمؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع قاعدة نهائية مؤقتة تسمح للبنوك التي تطبق CECL قبل نهاية ٢٠٢٠ خيار التأخير لمدة عامين في تقدير تأثير CECL على رأس المال التنظيمي، بالنسبة لذلك إذا تم استخدام طريقة الخسارة المتكبدة، تليها فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ( Office of the Comptroller of Currency, Treasury et al. 2020). تخفف هذه القاعدة الجديدة بشكل فعال قيود رأس المال الاحترازية التي كان من الممكن أن يتم تكبدها باستخدام CECL.

وأفاد Hagerty (٢٠٢٠) أنه في أعقاب سن قانون CARES مباشرة، تهدف الصناعة المصرفية إلى مواصلة ممارسة الضغط لجعل الإعفاء المؤقت من CECL دائمًا. وكانت البنوك قادرة في البداية على إثارة التفاؤل بشأن هذه النتيجة المحتملة عندما أصدر كبير المحاسبين في لجنة الأوراق المالية والبورصات، ساجار تيوتيا، بيانًا عامًا في ٣ أبريل يشير في هذه الوثيقة إلى أنه بالنسبة لتلك الشركات التي تمارس الخيارات الممنوحة لها في الأقسام ٤٠١٣ و٤٠١٤ من CARES، لن يعترض موظفو SEC "على الاستنتاج بأن هذا يتوافق مع GAAP للفترات التي تكون فيها هذه الانتخابات متاحة"

(Toyota 2020; White 2020b). وأدى ذلك إلى تجنب أي تعارض محتمل مع المتطلبات القديمة التي تقضي بأن القوائم المالية يجب أن تمتثل لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، أفاد White (2020 B) أن العديد من البنوك سرعان ما تعيد النظر فيما إذا كانت فوائد اعتماد خيار عدم الامتثال لمحاسبة CECL تستحق التكاليف. كان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن CARES قدمت الإعفاء فقط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على أبعد تقدير. عندما تم التماس توضيح من لجنة الأوراق المالية والبورصات حول كيفية إدارة متطلبات CARES، تم اكتشاف أن تلك الشركات التي تبنت الخيار ستكون مطلوبة "لإعادة صياغة نتائجها السنوية حتى تاريخها عندما تتبنى المعيار لتعكس تطبيقه اعتبارًا من بداية السنة المالية (١ يناير ٢٠٢٠ لكيان مدته سنة تقويمية) '(EY 2020: 1). وبالتالي، ستظل البنوك بحاجة إلى الاحتفاظ بالمعلومات الضرورية وإجراء القياسات اللازمة سواء مارسوا الخيار بموجب CARES أم لا. لقد خففت متطلبات لجنة الأوراق المالية والبورصات بشكل فعال من الإعفاء المؤقت الذي حصل عليه أعضاء جماعات الضغط المصرفية وأنصارهم السياسيين. ويلاحظ (White 2020b) التعليقات الواردة من الاستشاريين الذين عززوا الحجة التي قدمتها سابقًا FAF وFASB بأن العديد من البنوك قد استثمرت بالفعل بكثافة في تطوير الأنظمة اللازمة لتطبيق محاسبة CECL لعام ٢٠٢٠. ونتيجة لذلك، كانت تلك البنوك مترددة في إهدار هذا الاستثمار.

أخيرًا، أدى تخفيف قيود رأس المال الاحترازية من قبل مكتب المراقب المالي للعملة (الخزانة) ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي والمؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع إلى تقليل المخاوف الفورية للبنوك فيما يتعلق بالآثار السلبية المحتملة محاسبة .CECL. وبعد تفشي كورونا" وثيقة IFRS" توصيات هامة للتعامل مع التقارير المالية، حيث نشرت مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وثيقة بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية خلال هذه الفترة من عدم اليقين الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد ١٩، حيث تم إعداد الوثيقة للأغراض التعليمية، مع تسليط الضوء على المتطلبات الواردة في المعايير الدولية ذات الصلة للشركات التي تدرس كيف يؤثر الوباء على حساباتها المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

## ٩- الدراسة الميدانية:

### ١/٩ الغرض من الدراسة

الغرض من الدراسة هو التحقيق في آثار تغيير المعايير المحاسبية للأدوات المالية على إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر، مع التركيز على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

### ٢/٩ أسئلة البحث

بناءً على الغرض من الدراسة، تمت صياغة الأسئلة البحثية التالية لتوجيه الدراسة:

١. ما مدى التزام البنوك التجارية في مصر بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؟
٢. ما هو تأثير تطبيق IFRS 9 على المقارنة في محاسبة البنوك التجارية في مصر؟
٣. ما هي آثار جائحة كورنا على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ على إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر؟

### ٣/٩ أهمية الدراسة

تساهم الدراسة بشكل كبير في الأدبيات في مجال معايير المحاسبة والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مصر، لا سيما فيما يتعلق بالتغيير من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. وتوفر الدراسة مزيدًا من المعلومات حول مدى امتثال البنوك التجارية للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ والعوامل المحاسبية للاختلافات في الامتثال وقابلية المقارنة لإدارة الأصول المالية. وتوفر الدراسة أساسًا مناسبًا لإجراء البحوث المستقبلية في مجال الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في مصر وتأثيراته على إدارة الأصول المالية. كما ستوفر النتائج معلومات للباحثين والممارسين لفهم آثار تغيير معايير المحاسبة على إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية.

٤/٩ حدود الدراسة

جغرافيا، تم تحديد الدراسة في البنوك التجارية المختلفة في مصر. نظرًا للإصدارات العديدة من المعايير المحاسبية المتغيرة للأدوات المالية، اقتصرت الدراسة على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ و IFRS 9. وتشمل المتغيرات التي تم النظر فيها التصنيف والإدارة، وانخفاض القيمة، ومحاسبة التحوط كمؤشرات الامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩. كما تم الأخذ في الاعتبار معيار المحاسبة الدولي ٣٩ والإدارة الفعالة للأصول المالية. فيما يتعلق بالمستجيبين، تم تحديد الدراسة للإدارة والتمويل / المراجعة / موظفي الحسابات في البنوك التجارية. تم النظر في هذه الفئات من الموظفين لأنها أكثر انخراطًا ودراية بالمعايير المحاسبية المعتمدة للبنك وكذلك إدارة الأصول المالية للبنوك.

٥/٩ طرق البحث

اعتمد الباحث المنهج الكمي فيما يتعلق بالتصميم، تم استخدام تصميم البحث الوصفي. العينة المستهدفة للدراسة جميع الموظفين الدائمين من مختلف البنوك التجارية في مصر. ومع ذلك، كان الافراد الذين يمكن الوصول إليهم هم مديرو الفروع وموظفو الحسابات / المراجعة / المالية في ١٤ بنكًا تجاريًا في القاهرة. تظهر السجلات من مختلف البنوك أن متوسط كل فرع من فروع البنك لديه حوالي ثمانية موظفين في المجموع فيما يتعلق بهذه الفئات من الموظفين. لذلك، كان عدد الافراد الذين يمكن الوصول إليهم من الدراسة ١١٢. ويوزع الافراد الذين يمكن الوصول إليهم في الجدول رقم ١.

**الجدول رقم ١. الافراد الذين يمكن الوصول إليهم من الدراسة**

| فئة المستجيبين | التكرارات | نسبه مئوية (٪) |
|---|---|---|
| مديري الفروع | ٢٣ | ٢٠.٥ |
| المالية / المحاسبة / موظفي المراجعة | ٨٩ | ٧٩.٥ |
| مجموع | ١١٢ | ١٠٠ |

**المصدر**: البنك المركزي المصري ٢٠٢١

نظرًا للعدد الصغير نسبيًا من المستقصين في العينة الذين يمكن الوصول إليهم، فقد تم اعتبار طريقة التعداد مناسبة وقابلة للتنفيذ لهذه الدراسة. أيضًا، كان الإحصاء ضروريًا لأن المستقصين من الافراد الذين يمكن الوصول إليهم مختلفة تمامًا عن بعضها البعض.

٦/٩ أدوات جمع البيانات والإجراءات

تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات. اعتبرت هذه الأداة مناسبة لأنها قدمت وسيلة أسرع بكثير لجمع المعلومات من الافراد المتعلمين. تم اختبار الاستبيان مسبقًا في القاهرة باستخدام أربعة بنوك تجارية: مصر، الأهلي، التجاري الدولي، المصري الخليجي. إجمالاً، تم استخدام ٢٩ موظفًا للاختبار المسبق للاستبيان. كان معامل موثوقية كرونباخ ألفا الذي تم الحصول عليه من الاستبيان ٠.٨٧٢ والذي اعتبر موثوقًا به (Pallant, 2010).

تم استخدام فترة ثمانية أسابيع لجمع البيانات. بدأت عملية جمع البيانات اعتبارًا من ١٢ يونيو ٢٠٢٢ وانتهت ١٠ أغسطس ٢٠٢٢. قبل إدارة الاستبيان، تم إجراء زيارات تعريفية غير رسمية للبنوك المختلفة لجمع معلومات إضافية بشأن القضايا قيد الدراسة. تم إجراء الاستبيانات بشكل شخصي على ١١٢ موضوعًا تم أخذ عينات منهم. تم تنفيذ إجراءات جمع البيانات على ثلاث مراحل. كانت المرحلة الأولى هي جمع قائمة المستجيبين. أما المرحلة الثانية فكانت توزيع الاستبيانات بينما ركزت المرحلة الثالثة على استرجاع الاستبيانات. من بين ١١٢ استبانة تم إجراؤها، تمكن الباحث من استرجاع ٨٤ استبانة مكتملة ودقيقة. أدى ذلك إلى معدل استجابة ٧٥ بالمائة.

٧/٩ معالجة البيانات وتحليلها

تم تجميع البيانات التي تم جمعها أولاً للفرز لضمان الدقة والوضوح. بعد الفرز، تم ترميزها باستخدام القيم العددية لعرض بيانات المنتج الإحصائي (SPSS) الإصدار ٢٤. بعد ذلك، تم إدخال البيانات في عرض البيانات لإكمال عملية التحليل. وتم استخدام المتوسط والانحراف المعياري لتحليل البيانات

المتعلقة بسؤال البحث الأول للدراسة بينما تم استخدام التكرارات والنسبة المئوية لتحليل البيانات الخاصة بسؤال البحث الثاني. وتم تحليل البيانات الخاصة بسؤال البحث الثالث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وكان الأساس المنطقي لاستخدام هذه الأدوات الإحصائية هو أن جميع الردود تم ترميزها عدديًا باستخدام مقياس أحادي.

٨/٩ النتائج والمناقشة

كان الأساس المنطقي وراء سؤال البحث الأول هو فحص مدى ومستوى التزام البنوك التجارية في مصر بمتطلبات العرض والكشف عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. وفي الإجابة على هذا السؤال، توظف الدراسة الوسائل والانحرافات المعيارية لمعالجة السؤال. وتم النظر في ثلاثة أبعاد للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩: التصنيف والقياس، والانخفاض في القيمة، ومحاسبة التحوط. وتم استخدام عناصر متعددة لجمع البيانات حول هذه الأبعاد الثلاثة فيما يتعلق بمستويات الامتثال. وتم تجميع العناصر معًا باستخدام متوسط الردود لتشكيل كل بُعد من الأبعاد الرئيسية. ويتم عرض النتائج في الجدول رقم ٢.

**الجدول رقم ٢. وجهة نظر المستجيبين حول أبعاد الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩**

| أبعاد الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ | Mean | .Std. Dev |
|---|---|---|
| التصنيف والقياس | ٣.٢٦٨ | ٠.٣٧٨ |
| الاضمحلال | ٢.٨٦٥ | ٠.٣٢٧ |
| التحوط | ٢.٩٥٩ | ٠.٤٣٣ |
| Mean of all means | ٣.٠٣١ | ٠.٣٧٨ |

**Source**: Field data (2021) Where Std. Dev. = Standard Deviation (N = 73)

وكما هو مبين في الجدول رقم ٢، تظهر النتائج أن البنوك التجارية المختلفة في مصر تمتثل لمكون التصنيف والقياس للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ بشكل مفيد (المتوسط = ٣.٢٦٨، معدل التطوير = ٠.٣٧٨). وهذا يعني أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ مع الفئات التي تعكس القياس، وهي التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تمتثل من قبل البنوك. وتظهر آراء المستجيبين أن البنوك التجارية في مصر تمتثل بشكل هادف لمكون انخفاض القيمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ (المتوسط = ٢.٨٦٥، معدل التطوير = ٠.٣٢٧). قد يعني هذا أن البنوك التجارية المختلفة في مصر تطبق نموذج انخفاض واحد على جميع أدواتها المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة. علاوة على ذلك، فإن النتائج تعني أنه يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة (ECLs) في كل فترة تقرير، حتى لو لم تحدث خسائر فعلية. كما أظهرت النتائج أن البنوك المختلفة تمتثل لمكونات محاسبة التحوط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ (المتوسط = ٢.٩٥٩، معدل التطوير = ٠.٤٣٣).

ويوضح الجدول رقم ٢ أن موظفي البنوك أدركوا بشكل إيجابي المراحل الثلاث للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ونتيجة لذلك، تمتثل البنوك لجميع المراحل الثلاث من IFRS 9. وهذا يعني أن الأصول المالية للبنوك محتفظ بها إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة، باستثناء الاستثمارات في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، والتي يمكن الاحتفاظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وفيما يتعلق بالالتزامات المالية، يتم استبعاد الأرباح والخسائر من تغيرات القيمة العادلة في الائتمان الخاص الناتج عن الالتزامات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من قائمة الدخل وبدلاً من ذلك يتم تحويلها إلى الدخل الشامل الآخر للبنوك. وبالمثل، فإن الخسائر المتوقعة (بدلاً من الخسائر المتكبدة) تنعكس في مخصصات انخفاض قيمة الاصول المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وترتبط محاسبة التحوط للبنوك ارتباطًا وثيقًا بإدارة المخاطر المالية.

وتُظهر النتائج أن البنوك تفي بمتطلبات العرض والإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والتي تؤكد استنتاج Gurengak (٢٠١٧) بأن البنوك التجارية تمتثل على النحو الواجب للمعيار الدولي

للتقارير المالية ٩. وتتماشى هذه النتيجة مع تلك الخاصة (٢٠١٧) The Hewidi كان لديه دراسة تجريبية للشركات الكويتية وأبلغ عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ باعتباره المعيار الذي يتمتع بأعلى معدل امتثال يبلغ ٢.٥٧٨، عندما تم استخدام مقياس غير خطي من أربع نقاط. ومع ذلك، فإن هذا أقل من درجة الامتثال في مصر مما يعني أن البنوك التجارية في مصر تمتثل أكثر من الشركات في الكويت فيما يتعلق بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

وتتوافق النتائج مع تعليقات (٢٠١٨) Gornjak الذي يفترض أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ يقدم نهجًا استشرافيًا جديدًا في المحاسبة والذي يغير العمليات. وله تأثير على اتخاذ القرار وله تأثير على التقارير المالية. أضاف (٢٠١٨) Gornjak أن معظم الشركات في الاتحاد الأوروبي استبدلت معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ بعد الأزمة المالية، وهي تمتثل حاليًا بشكل هادف للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. ومع ذلك، فإن النتائج تتعارض مع نتائج (٢٠١٧) Vatsadze التي أفادت بأن عدم الامتثال كان مشترك فيما يتعلق بالتصنيف والقياس وخسائر الائتمان المتوقعة ومحاسبة التحوط في معظم البلدان النامية. ومع ذلك، ففي حالة المملكة المتحدة، أصبحت مشكلة عدم الامتثال شيئًا من الماضي بعد الأزمة المالية عندما انتقلت البنوك والمؤسسات الأخرى من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

كان الهدف من سؤال البحث الثاني هو تحديد تأثير تطبيق IFRS 9 على قابلية المقارنة في محاسبة البنوك التجارية في مصر. أولاً، يمكن الاستنتاج من المسح أن أكثر من ٥١٪ من الافراد في مرحلة مبكرة من عملية التنفيذ، على الرغم من أن حوالي ١١٪ من البنوك لم تبدأ بعد. أولاً، طُلب من المستجيبين إبداء آرائهم حول إمكانية مقارنة التقارير المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في البنوك، بعد التغيير من المقارنة الحالية بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

**الجدول ٣رقم. وجهة نظر المستجيبين حول التغيير في إمكانية مقارنة التقارير المالية من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في البنوك**

| كيف تعتقد أن قابلية مقارنة التقارير المالية بموجب IFRS 9 عبر البنك الذي تتعامل معه ستتغير من المقارنة الحالية بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩؟ | | |
|---|---|---|
| استجابات | التكرارات | نسبه مئوية (٪) |
| لا تغيير | ١٢ | ١٤.٣ |
| لا يوجد فكرة | ١٤ | ١٦.٧ |
| تخفيض | ٩ | ١٠.٧ |
| زيادة | ٤٩ | ٥٨.٣ |
| مجموع | ٨٤ | ١٠٠ |

**Source**: Field data (2021)

كما هو مبين في الجدول رقم ٣، عندما طُلب من المجيبين الإشارة إلى الكيفية التي يعتقدون بها أن قابلية مقارنة التقارير المالية بموجب IFRS 9 في البنوك المعنية ستتغير من المقارنة الحالية بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩، أشار ٥٨.٣ % إلى أنها ستزداد. ومع ذلك، أشار ١٤.٣٪ من المستجيبين إلى أنه لن يكون هناك تغيير، بينما أشار ١٦.٧٪ إلى عدم وجود فكرة لديهم. وهذا يدل على أن قابلية المقارنة بين التقارير المالية للبنوك المختلفة قد زادت بعد اعتمادها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩. وتتفق النتيجة مع تلك التي توصل إليها (٢٠١٨) Gebhardt and Novotny-Farkas التي تشير دراستها إلى أن القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض قد تحسنت بعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. والتحليلات التكميلية، قاموا بتوثيق أن زيادة قابلية المقارنة لمخصصات خسارة القروض مرتبطة بالتقارب في البلدان لحساسية المخاطر للرافعة المالية المصرفية مما يشير إلى تحسن في فعالية انضباط السوق.

تكتشف الدراسة ما إذا كانت البنوك تنوي إجراء عملية موازية لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ومخصصات خسارة القروض بموجب تطبيق معيار

المحاسبة الدولي ٣٩. والنتائج معروضة في الجدول رقم ٤. وكما هو مبين في الجدول، الأغلبية (٦٤.٣٪) من المستجيبين أشاروا إلى نعم، لمدة ١٢ شهرًا خلال عام ٢٠٢١ عندما سئلوا عما إذا كان بنكهم يعتزم إجراء تشغيل موازٍ لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ومخصصات خسارة القروض بموجب تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

**الجدول رقم ٤. رأي المجيبين في نية البنوك إجراء عملية موازية لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ومخصصات خسارة القروض بموجب تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩**

| استجابات | عدد | % |
|---|---|---|
| نعم، لأكثر من ١٢ شهرًا | ٨ | ٩.٥ |
| نعم، لمدة ١٢ شهرًا خلال عام ٢٠٢١ | ٥٤ | ٦٤.٣ |
| نعم ولكن لفترة أقل من ٦ أشهر خلال عام ٢٠٢١ | ١١ | ١٣.١ |
| ليس لدي رأي في هذا السؤال | ١١ | ١٣.١ |
| مجموع | ٨٤ | ١٠٠ |

**Source**: Field data (2021)

وتتوافق النتيجة التي تم التوصل إليها من الجدول رقم ٤ مع تعليقات Gornjak (٢٠١٧) الذي يفترض أن أحد التغييرات الرئيسية مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ هو أن الشركات تحتاج إلى حساب خسائر الائتمان المتوقعة بدلاً من الخسائر المتكبدة فقط. وأضاف أن معظم المؤسسات تنوي إجراء تشغيل موازٍ لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ومخصص خسارة القروض بموجب تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ لمدة ١٢ شهرًا خلال سنوات التنفيذ.

كما طُلب من المجيبين الإشارة إلى كيفية تقييمهم للمخاطر المتمثلة في عدم استعداد البنك بالكامل للتطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩. النتائج معروضة في الجدول ٥. وكانت الغالبية (٧٢.٦٪) من المجيبين ترى أن المخاطر لدى البنوك المعنية لن تكون مستعدة بشكل كامل للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. وهذا يعني أن اعتماد وتنفيذ IFRS 9 ليحل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ لا يؤدي إلى مستوى عالٍ من المخاطر على البنوك التجارية المختلفة في مصر.

**الجدول ٥. يرى المشاركون في الاستطلاع مخاطر عدم استعداد البنوك بالكامل للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩**

| كيف تقيم خطر عدم استعداد البنك الذي تتعامل معه بشكل كامل للتطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩؟ | | |
|---|---|---|
| استجابات | التكرارات | نسبة مئوية (٪) |
| غير موجود | ١٢ | ١٤.٣ |
| صغير | ٦١ | ٧٢.٦ |
| كبير | ٦ | ٧.١ |
| كبير جدا | ٥ | ٦.٠ |
| مجموع | ٨٤ | ١٠٠ |

**Source**: Field data (2021)

كما طُلب من المشاركين تقييم التحديات العملية لتطبيق IFRS 9 في البنوك المختلفة في ظل جائحة كورنا. والنتائج معروضة في الجدول رقم ٦. توجد اختلافات بين البنوك عندما يتعلق الأمر بتحديات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩. ويتم تقديم هذا السؤال كسؤال تصنيف وقد اختار الباحث تقديم الإجابات التي حصلت على أعلى مرتبة من عدد المجيبين. وأشارت غالبية المجيبين (٨٤.٥٪) إلى أن كيفية دمج المعلومات المستقبلية والتقاطها هي المجال الأكثر تحديًا عمليًا الذي تواجهه البنوك المعنية فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

**الجدول رقم ٦. رأي المستجيبين حول التحديات العملية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في ظل جائحة كورنا**

| التحديات العملية لتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ | التكرارات | % |
|---|---|---|
| كيفية دمج والتقاط المعلومات المستقبلية | ٧١ | ٨٤.٥ |
| تتبع حالة الائتمان الأصلية (التصنيف / التسجيل) | ٤٦ | ٥٤.٨ |
| كيف يمكن مواءمة معلومات المخاطر من منظور الحيطة مع منظور أكثر حيادية للتقارير المالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟ | ٦ | ٧.١ |
| كيف تولد توقعات متعددة السنوات لخسائر الائتمان المتوقعة؟ | ٥٦ | ٦٦.٧ |
| الإفصاحات | ٥ | ٦.٠ |
| الحوكمة والضوابط | ٧ | ٨.٣ |
| جودة البيانات | ٦٥ | ٧٧.٤ |
| توافر الموارد الماهرة | ٤٧ | ٥٦.٠ |

**Source**: Field data (2021) (N = 84)

ويوضح الجدول رقم ٦ أن جودة البيانات (٧٧.٤٪)، وكيفية توليد توقعات متعددة السنوات لخسائر الائتمان المتوقعة (٦٦.٧٪)، وتوافر الموارد الماهرة (٥٦٪)، وتتبع حالة الائتمان الأصلية (٥٤.٨٪) تعتبر موضوعات في هذا الوضع الحالي. وتظهر النتائج أن البنوك تواجه تحديات عملية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، ومع ذلك، فإن فوائد تطبيق IFRS 9 تفوق نقاط الضعف. وتؤكد النتائج مع ما توصل إليه Simons (٢٠١٧) الذي يفترض أن التكامل الفعال وجودة البيانات وتوافر الموارد الماهرة هي نقاط ضعف تواجهها الشركات في ظل جائحة كورنا. وفقًا لسيمونز، فإن الفوائد تفوق تكاليف التنفيذ. وعيب آخر هو عدم التقارب مع المعايير الأخرى. ومع ذلك، يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن متطلبات الاعتراف والتصنيف والقياس هي نفسها في البلدان المتقدمة وأن المنظمات ذات التركيز العالمي ليست في وضع تنافسي غير مؤات بشكل رئيسي فيما يتعلق بنماذج محددة من حالات الضعف (Mutawa and Huwaidi, 2017).

وفيما يتعلق بكيفية تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ على مستويات مخصصات خسائر الائتمان للبنوك في ظل جائحة كورنا، أشار ٦١.٣ % من المستجيبين إلى أن المستوى هو نفسه اليوم، بينما رأى ٥٧.٢ % من المستجيبين أنه قد ارتفع بنسبة ١٠ %. وهذا يعني أنه كان هناك مستوى معين من التغيير الإيجابي في تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في ظل جائحة كورنا. كذلك، توقعت غالبية (٥٤.٤٪) من المجيبين أن يؤثر IFRS 9 على مقارنة مخصصات خسائر الائتمان بين مؤسسات الائتمان المختلفة بشكل أقل. وبالمثل، رأى ٥٨.٢ % من المستجيبين أنهم يتوقعون زيادة في هوامش الإقراض بعد اعتماد وتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في ظل جائحة كورنا.

وعلاوة على ذلك، طُلب من المستجيبين توضيح ما إذا كانوا يحسبون خسائرهم المتوقعة بموجب IFRS 9. والنتائج معروضة في الجدول رقم ٧. ومن الجدول، يمكن ملاحظة أن ٦٤.٣ % من المستجيبين ذكروا أنهم يحسبون خسائر الائتمان المتوقعة ويبلغون ذلك داخليًا بينما أشار ٣٥.٧ % إلى أنهم ينقلون ذلك داخليًا وخارجيًا.

**الجدول رقم ٧. رأي المجيبين في الخسائر المتوقعة بموجب IFRS 9**

| الاستجابات | هل تتوقع إجراء حساب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قبل عام ٢٠١٨ | وصول خسائرك المتوقعة؟ |
|---|---|---|
| | Frequency (No.) | (%) Percent |
| نعم داخليا | ٥٤ | ٦٤.٣ |
| نعم، داخليًا وخارجيًا | ٣٠ | ٣٥.٧ |
| مجموع | ٨٤ | ١٠٠ |

**المصدر**: مخرجات التحليل الإحصائي

وتظهر النتائج التي ظهرت من الجدول أرقم من ٣ إلى ٧ أن تنفيذ IFRS 9 له تأثير معتدل وإيجابي على إمكانية المقارنة في محاسبة البنوك التجارية في مصر في ظل جائحة كورنا. وتدعم النتائج التأكيد على وجود العديد من الاختلافات بين نموذج خسارة الائتمان المتوقعة في IFRS 9 وتأثير جائحة كورنا. ويتضمن معيار المحاسبة الدولي ٣٩ العديد من نماذج انخفاض القيمة، بينما يضع IFRS 9 إرشادات للشركات لتطوير قواعدها الخاصة (KPMG, 2014). وتدعم النتائج التقديم الذي تفضله معظم الشركات في الصناعة المصرفية لحساب خسائرها المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قبل عام ٢٠١٨، والتقرير عن ذلك داخليًا (KPMG, 2014). وعلاوة على ذلك، أشارت (KPMG, 2014) إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يعطي مجالًا للتعقيدات الجديدة ونطاقًا أوسع لتقدير الانخفاض في القيمة. وتعتمد هذه الأحكام على قدرة الشركة على تقدير خسائر الائتمان المتوقعة وما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير.

وكان الأساس المنطقي لسؤال البحث الأخير هو معرفة آثار جائحة كورنا على تغيير المعايير المحاسبية للأدوات المالية (من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩) وإدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر. ولمعالجة هذا الهدف، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي لتحليل البيانات. قبل تحليل البيانات، فحصت الدراسة العلاقة الخطية المتعددة. وتم استخدام الإصدار ٢٤.٠ من SPSS لتقييم عامل تضخم التباين (VIF) الذي يقيس العلاقة الخطية المتعددة في نموذج الانحدار نظرًا لأن العلاقات الخطية المتعددة تضخم الأخطاء المعيارية بشكل مضلل. وبالتالي، فإنه يجعل بعض المتغيرات غير ذات دلالة إحصائية بينما يجب أن تكون مهمة بخلاف ذلك. وتم التعامل مع المراحل الثلاث للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ كمتغيرات مستقلة بينما تم التعامل مع تأثير جائحة كورنا كمتغير تابع على التوالي. والنتائج معروضة في الجدول رقم ٨.

**الجدول رقم ٨. آثار جائحة كورنا على إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر في ظل تطبيق IFRS 9**

| Collinearity Statistics | | Standardised Coefficient | | Unstandardised Coefficient | | المتغيرات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| VIF | Tolerance | Sig. | Beta (B) | Std. Error | B | |
| 1.596 | 0.628 | 0.000 | 0.279** | 0.023 | 0.284 | التصنيف والقياس |
| 1.651 | 0.604 | 0.000 | 0.124** | 0.023 | 0.123 | الاضمحلال |
| 2.071 | 0.482 | 0.000 | 0.112** | 0.023 | 0.099 | محاسبة التحوط |
| 1.744 | 0.575 | 0.000 | 0.099** | 0.027 | 0.112 | سنوات خبرة الموظفين |
| 1.465 | | | | | | Constant |
| 0.712 | | | | | | R |
| 0.594 | | | | | | R Square |
| 0.572 | | | | | | Adjusted R Square |

**Source**: Field data **p < 0.01 (N = 73) Dependent Variable: Financial asset management

كما هو مبين في الجدول رقم ٨، ساهمت جميع المراحل الثلاث للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وسنوات خبرة الموظفين بشكل إيجابي على تأثير جائحة كورنا في مصر. فيما يتعلق بالمراحل الثلاث للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩، فإن التصنيف والقياس (B = 0.279، p <0.01)، والانخفاض في القيمة (B = 0.124، p <0.01)، ومحاسبة التحوط (B = 0.112، p <0.01) ساهم بنسبة ٢٧.٩ %، ١٢.٤% و١١.٢ % لإدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر بشكل ملحوظ. كما ساهمت سنوات خبرة الموظفين (B = 0.099، p <0.01) بشكل إيجابي في إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن إجمالي مساهمة المتغيرات المستقلة في التباين في المتغير التابع هو ٠.٥٩٤ مع $R^2$ المعدل ٠.٥٧٢. وهذا يعني أن سنوات خبرة الموظفين والامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ قادرة على التنبؤ أو تفسير ٥٩.٤ % من التباين في أثر جائحة كورنا للبنوك التجارية في مصر. وهذا يعني، بصرف النظر عن المراحل الثلاث للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ وسنوات خبرة الموظفين، أن المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها في الاعتبار في النموذج لديها فرصة للمساهمة بنسبة ٤٠.٧ % في إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر. وقد تعني النتائج أن تأثير جائحة كورنا على تطبيق IFRS 9 قد ساعد في تعزيز إدارة الأصول المالية للبنوك بشكل مفيد لنحو ٥٩.٤ %. أي أن الامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ يعزز فعالية إدارة الأصول المالية للبنوك.

وعلاوة على ذلك، تتوافق النتائج مع تعليقات (Vatsadze, 2017) الذي يفترض أن أحد التغييرات الرئيسية مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ هو أن الشركات تحتاج إلى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر المتكبدة فقط. ونتيجة لذلك، فإن الشركات التي نجحت في استبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بـIFRS 9 ، تكون قادرة على تعزيز إدارة أصول الشركات بشكل فعال. ومع ذلك، فإن كيفية تفسير مستوى المعلومات في عملية التنفيذ وإدراكها يمكن أن يؤثر على قابلية المقارنة في المحاسبة بشكل سلبي بسبب وجود مساحة للتفسيرات الذاتية.

وبالمثل، تتطابق النتائج التي تمخضت عنها الدراسة مع نتائج (Gornjak, 2018) التي تحلل استبدال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأدوات المالية: معيار المحاسبة الدولي ٣٩ مقابل IFRS 9. ويقدم IFRS 9 تصنيفًا وقياسًا جديدين للأدوات المالية ونموذجًا جديدًا للأدوات المالية. وان انخفاض القيمة، والذي يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم تصنيف الأدوات المالية إلى فئتين من القياس وهما التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩. وعلاوة على ذلك، وجد Gornjak, (2018) أن IFRS 9 يقدم نهجًا استشرافيًا جديدًا في المحاسبة، وتغير المحاسبة الجديدة للعمليات، ولها تأثير على اتخاذ القرار وله تأثير على التقارير المالية. ويوضح هذا أن تغيير المعايير المحاسبية للأدوات المالية، أي من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، له تأثير كبير ومتوسط على إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر.

## ١٠ الخلاصة والنتائج والتوصيات التوصيات

### ١/١٠ الخلاصة

يعكس هذا البحث التطورات الحالية فيما يتعلق بآثار جائحة COVID-19 على المحاسبة المالية وإعداد التقارير. وبالنسبة للتقارير السنوية لعام ٢٠٢١، ستنعكس المخاوف بشكل أساسي في قضايا الاستمرارية، وأحداث قائمة المركز المالي غير المعدلة والإفصاحات الإضافية في تقارير المراجعة. وفى عام ٢٠٢١، ستؤثر حالة عدم اليقين العالية على التقارير المالية للبنوك في جميع أنحاء العالم. وقد تكون العواقب السلبية المحتملة على استقرار القطاع المالي العالمي كبيرة. نظرًا لتعقيد الوباء، حيث أصبح التطبيق المحايد لمعايير المحاسبة الحالية أكثر أهمية من أي وقت مضى لأنه يضمن اتخاذ قرار موضوعي - معلومات مفيدة تخدم القابلية للمقارنة والحفاظ على تكافؤ الفرص والشفافية. ومع ذلك، فإن التدخلات العالمية من قبل الهيئات التنظيمية المصرفية الاحترازية لديها إمكانية كبيرة للتدخل في هذه المساهمات الأساسية لتقارير المالية.

والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ ومعيار ASC 326 الأمريكي هما معايير مستقبلية تستند إلى توقعات الشركات فيما يتعلق بأحداث الائتمان المستقبلية. وأنها توفر معلومات مستقبلية أكثر عن خسائر القروض من نموذج الخسارة المتكبدة المستخدم سابقا. وتمثل محاسبة انخفاض قيمة الأصول المالية تحديًا خاصًا للبنوك، حيث تم تطويرها لدمج تقديرات تقريبية للأحداث الائتمانية والعجز النقدي الناتج عنها، وهي تستند إلى نموذج يستخدم احتمالات مرجحة إحصائية للمخاطر. والفروق بين ECL وCECL محدودة النطاق. وكلا المعيارين يحفزان على استخدام محاسبة القيمة العادلة. ومع ذلك، تظهر أن الدراسات من الأزمة السابقة أن تطبيق القيمة العادلة يمكن أن يؤدي إلى مخاوف مشروعة وتأثير

مساير للدورة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تدهور التأثير ويلاحظ أن الشرط في قانون CARES للمراقب المالي العام للولايات المتحدة لإجراء دراسة حول تأثيرات محاسبة CECL. وللباحثين الأكاديميين دور رئيسي في تزويد المنظمين بالأدلة التجريبية حول فائدة القرار لنماذج ECL وCECL.

وتشير الدراسة للتدخلات السياسية إلى أوجه التشابه والاختلاف في تجارب IASB وFASB بين تجربة GFC وCOVID-19، وعلى الرغم من أن الأخير لا يزال أمامه طريق طويل لتكشف عنه. وصف GFC الصعوبات والخسائر الكبيرة التي يوجهها واضعو معايير المحاسبة على جانبي المحيط الأطلسي. وفي ذلك الوقت، سمحت جماعات الضغط المصرفية وسلطة المنظمين المصرفية الاحترازية لـ IASB وFASB بالمواجهة ضد بعضهما البعض في سلسلة من التراجع المنهك لمعايير القيمة العادلة لكل منهما. ومع ذلك، في حالة أزمة COVID-19 أن جماعات الضغط المصرفية وحلفائها السياسيين قد تبنوا بشكل كبير تكتيكات مماثلة لتلك المستخدمة في GFC، إلا أنهم كانوا غير فعالين إلى حد كبير في تحقيق تغييرات في معايير المحاسبة لـ ECL وCECL. وأن في الولايات المتحدة، أدى قانون CARES رسميًا إلى تزويد البنوك بخيار تأجيل محاسبة CECL، ولكن الإطار الزمني محدود للغاية لهذا الخيار، جنبًا إلى جنب مع تخفيف طريقة قياس متطلبات رأس المال الاحترازية، ويعني أن المعارضين من محاسبة CECL فازت في الاسم فقط.

ويشير تحليل الاتحاد الأوروبي إلى أن الهيئات التنظيمية المصرفية الاحترازية قد شجعت البنوك على التقليل من آثار الوباء من خلال المبالغة في التأكيد على الاقتراح القائل بأن مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن تستند إلى التوقعات بشأن المدى الطويل. كما هو الحال في الولايات المتحدة، يبدو المنظمون المصرفيون الذين يخذو بمبدأ الحيطة والحذر أكثر استعدادًا هذه المرة للتحايل على تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ من خلال تغيير قواعدهم لقياس رأس المال المصرفي بدلاً من السعي لتغيير معايير المحاسبة. نظرًا لأنه يعتمد على المعلومات المتاحة للجمهور، وبالنسبة إلى GFC، في هذه المناسبة: (١) انخفاض التوتر بين IASB والمنظمين المصرفيين الأوروبيين والمملكة المتحدة و(٢) استراتيجيات الخصوم تم إحباط محاسبة CECL في الولايات المتحدة بشكل فعال. ومن الممكن أن يكون الجميع قد تعلموا دروسًا من العروض العامة غير الملائمة التي تم عرضها خلال GFC. وربما يكون المنظمون المصرفيون الذين يخذو بمبدأ الحيطة والحذر قد قرروا أنه على الأقل تكلفة (سواء من حيث الموارد أو من الناحية السياسية) وأكثر فاعلية تغيير طرق قياس رأس المال المصرفي لأغراض احترازية بدلاً من السعي لتغيير معايير هيئة مستقلة. والاحتمال الآخر هو أن واضعي معايير المحاسبة لديهم الآن علاقات أكثر دعمًا مع المنظمين ذوي الصلة. ففي حالة الولايات المتحدة، كانت الإجراءات التي اتخذتها هيئة الأوراق المالية والبورصات لتوفير تفسير لأحكام CARES التي تتطلب من البنوك اختيار عدم المشاركة في CECL لتقديم أرقام مقارنة قائمة على CECL لاحقًا كانت داعمة بشكل فعال لقواعد FASB.

والنتيجة هي أنه بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والبنوك بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ليس من الواضح تمامًا ما هي التقييمات التي يمكن للبنوك استخدامها، وستستخدمها في حساباتها لتقدير آثار COVID-19. وتعد أنواع الافتراضات التي تم إجراؤها وتحليلات الحساسية والجوانب الأخرى لتشغيل الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى حد كبير لمن هم خارج القطاع المصرفي. وسيكون الإفصاح الكامل والغني بالمعلومات ذا أهمية قصوى لمستخدمي التقارير المالية في هذا الوقت. ويمكن للأكاديميين المساهمة في فهم أنواع وملاءمة وحدود الأحكام الصادرة عن أولئك الذين يستخدمون هذه النماذج. وقد يكون مثل هذا البحث قادرًا على تحديد التحيزات التي يجلبها صانعو القرار لقياسات ECL هذه والطرق التي يمكن بها تحسين هذه الأحكام.

ومن الواضح أن هذا البحث يأتي مع العديد من القيود. ولقد تمكن الباحث من الوصول إلى المعلومات المتاحة للجمهور والتي من المحتمل أن تكون غير كاملة في وصف سلوك الأطراف المختلفة. والأهم من

ذلك هو أن أزمة COVID-19 مستمرة في الظهور وقد تؤثر الظروف اللاحقة على العلاقة بين واضعي معايير المحاسبة ومنظمي البنوك الاحترازية.

٢/١٠ النتائج:

وبناءً على نتائج الدراسة، يمكن الاستنتاج أن:

- متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ قد لقيت ترحيباً من قبل المستخدمين ومعدّي التقارير المالية ومن قبل المنظمين.
- تمتثل البنوك التجارية المختلفة في مصر للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ بشكل فعال.
- أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ له تأثير معتدل على إمكانية المقارنة في محاسبة البنوك التجارية في مصر.
- استنادًا إلى أوجه القصور الخطيرة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ والفوائد المحتملة للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩، والاعتقاد بأن المحاسبة عن الأدوات المالية قد وجدت توازنًا جديدًا، وتبسيط مهمة المُعدِين في العديد من المجالات، وإعادة التأسيس في محاسبة انخفاض القيمة، وتقديم معلومات عالية الجودة لمستخدمي التقارير المالية.
- إن المعايير المحاسبية المتغيرة للأدوات المالية (من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى IFRS 9) لها تأثير معتدل على فعالية إدارة الأصول المالية للبنوك التجارية في مصر.
- إن البديل له تأثير على المحاسبة، وعلى اتخاذ القرار، وعلى استراتيجية البنوك التجارية المختلفة.

٣/١٠ التوصيات

بناءً على النتائج الرئيسية للدراسة، يتم تقديم التوصيات التالية:

- يجب على مالكي / مديري البنوك التجارية المختلفة التأكد من أن الموظفين داخل وحدتهم المحاسبية على اطلاع بالامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ والمعايير الأخرى. وسيساعدهم ذلك على التكيف بشكل مفيد مع المعايير المحاسبية المتغيرة للأدوات المالية، خاصة من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، من أجل المساعدة في إدارة الأصول المالية للبنوك بشكل فعال.
- يجب على جمعية المحاسبين والمراجعين، وهي الجهة المنظمة الوحيدة لمهنة المحاسبة في مصر، الاتصال بالبنوك والمؤسسات المالية المختلفة في الدولة لتنظيم برامج تدريبية منتظمة تهدف إلى توفير دليل عملي للامتثال لمعايير IASB نظرًا لأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتلقى تعديلًا مستمرًا. وسيساعد ذلك في تعزيز تجربة المهنيين التي لها تأثير إيجابي هادف على مستوى التزام البنوك بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

## ١١- المراجع:

١/١١ المراجع العربية

ابراهيم، نبيل عبدالرؤف. (٢٠١٨) "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS:9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي: دراسة تطبيقية." المجلة المصرية للدراسات التجارية: جامعة المنصورة - كلية التجارة مج٤٢, ع٢: ٤٨ - ٧٧.

أحمد، محمد المهدي الأمير. (٢٠١٩) "الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS9 على أنظمة المعلومات المصرفية." الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة مج٢٣, ع٢: ١ - ٣٩.

بوسبعين تسعديت .2015 .محاضرات في محاسبة الأدوات المالية .بومرداس: جامعة أكلي محند أو الحاج.

حسونة، محمد لطفي. (٢٠١٧): "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: دراسة مقارنة." الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة مج٢١, ع٤ ١٠ - ٤٨.

سقف الحيط، فراس إسماعيل مسعود، ومحمد فوزي شاكر شبيطه. (٢٠١٧) "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن." مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية: جامعة الزرقاء - عمادة البحث العلمي مج١٧, ع٣: ٧٢٤ - ٧٣٧.

شيخي، بلال، ومنصور ناصر الرجى. (٢٠١٦) "تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية." مجلة اقتصاد المال والأعمال: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي مج١, ع١: ٧ - ٢٠.

العبسي، علي، محمد الهادي ضيف الله، ولعبيدى مهاوات. (٢٠١٩) "إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS9." مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مج١٢, ع١: ١٠١ - ١١٧.

عرنوق، بهاء غازي، ورشا محمد أنور حمادة. (٢٠١٤) "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: جامعة دمشق مج٣٠, ع١: ٥٦١ - ٥٨٤.

محمد، صلاح علي أحمد، ومحجوب عبد الله حامد. (٢٠١٧) "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية." مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية: المركز القومي للبحوث غزة مج١, ع٩: ١ - ٢٦.

مختار، شريهان محمد، أحمد عبد المالك، وفؤاد السيد المليجي. (٢٠١٧) "دراسة تحليلية مقارنة لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) وتوجهات البنك المركزي المصري." مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية: جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة مج١, ع١: ٥٧٧ - ٦٢٥.

الميهي، رمضان عبد الحميد. (٢٠١٥) "القياس والافصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية." الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة مج١٩, ع٣: ٣٨٤ - ٤٥٨.

يعقوب، ابتهاج إسماعيل، وعبدالرضا لطيف جاسم. (٢٠١٨) "اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور (نوعي وقيمي). "مجلة الإدارة والاقتصاد: الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد س٤١, ع١١٤: ٢٠٨ - ٢٢١.

## ٢/١١ المراجع الانجليزية

Abad, J., & Suarez, J. (2017). *Assessing the cyclical implications of IFRS 9-a recursive model* (No. 12). ESRB Occasional Paper Series.

Angeloni, I. 2020, 'Regulatory Lenience Over COVID-19 Must Be Carefully Judged', Risk.net, 7 April.

Australian Accounting Standards Board and Auditing and Assurance Standards Board 2020, The Impact of Coronavirus on Financial Reporting and the Auditor's Considerations, Joint FAQ, March.

Bank of Ghana (BoG). (2018). *Ghanaian banks hold crisis lessons world cannot ignore.*

Barlev, B., & Haddad, R. J. (2017). Harmonisation, comparability, and fair value accounting.

**BCBS**, Basel Committee on Banking Supervision 2020, Measures to Reflect the Impact of COVID-19, 3 April.

Board of Governors of the Federal Reserve System, Federal Deposit Insurance Corporation, National Credit Union Administration, Office of the Comptroller of the Currency, Consumer Financial Protection Bureau, and Conference of State Bank Supervisors 2020, 'Interagency Statement on Loan Modifications and Reporting for Financial Institutions Working with Customers Affected by the Coronavirus', 22 March.

**BOE**, Bank of England 2020, Letter from Sam Woods 'Covid-19: IFRS 9, Capital Requirements and Loan Covenants'.

Casey, K. L. 2020, 'Letter to Leader McConnell, Leader Schumer, Speaker Pelosi, and Leader McCarthy', Financial Accounting Foundation, 23 March.

Collin, S. O., Tagesson, T., Andersson, A., Cato, J., & Hansson, K. (2017). Explaining the choice of accounting standards in the municipal organisations. *Critical Perspectives on Accounting*, *32*(2), 141-174.

Deloitte 2016, 'Practical Insights on Implementing IFRS 9 and CECL ASU 2016-13 and Opportunities for Implementation Efficiencies'.

**EBA**, European Banking Authority 2020, Statement on the Application of the Prudential Framework Regarding Default, Forbearance and IFRS9 in Light of COVID-19 Measures, 25 March.

eifrs.(2016). http://eifrs.ifrs.org, eifrs, BN standards ,2016, ifrs09, p33.

**ESMA**, European Securities and Markets Authority 2020, Accounting Implications of the COVID-19 Outbreak on the Calculation of Expected Credit Losses in Accordance with IFRS 9, 25 March.

EY 2020, SEC Chief Accountant Emphasizes Need for High-quality Financial Reporting Relating to COVID-19, To the Point, No. 2020-12, 6 April.

Eyers, J. 2020, 'Banks Struggle with New Loan Loss Rules, Bad Debts Tipped to Hit $14b', The Australian Financial Review, 31 March.

Gebhardt, G., & Novotny-Farkas, Z. (2018). *Comparability and predictive ability of loan loss allowances: The role of accounting regulation versus bank supervision*.

Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The analysis of replacement. **International Journal of Management, Knowledge and Learning**, (1), 115-130.

Gornjak, M. (2018). *Analysis of the replacement of international financial*

*reporting standard for financial instruments: IAS 39 versus IFRS 9*. Naples, Italy: Integrated Economy and Society.

Haggerty, N. 2020, 'Bankers Hope Reg Relief Doesn't End When Coronavirus Does', AmericanBanker.com, 7 April.

Howieson, B.A. 2011, 'GFC or KFC: How Accounting Standards-setters Were Battered and Fried', Australian Accounting Review, 21 (1): 3– 13.

**IFRS Foundation** 2020, IFRS 9 and COVID-19, 27 March.

Institute of Chartered Accountants Ghana (ICAG). (2019). *Knowledge guide to international accounting standards.*

International Accounting Standards Board 2020, 'IFRS 9 and COVID-19: Accounting for Expected Credit Losses Applying IFRS 9 Financial Instruments in the Light of Current Uncertainty Resulting from the COVID-19 Pandemic, 27 March.

*International Journal of Management, Knowledge and Learning, 6*(1), 115-130.

International Monetary Fund 2020a, 'Transcript of April 2020 World Economic Outlook Press Briefing', 14 April.

International Monetary Fund 2020b, World Economic Outlook, April 2020

International Organization of Securities Commissions 2020, 'IOSCO Statement on Application of Accounting Standards during the COVID-19 Outbreak', Media Release, 3 April.

International Public Sector Accounting Standards Board 2020, 'COVID-19 Relevant IPSASB Accounting Guidance', Staff Questions and Answers, April. *Journal Accounting, Auditing and Finance, 32*(3), 493-509.

Klynveld Peat Marwick Goerdeler (KPMG). (2014). *Financial instruments: The complete standard.*

Krüger, S., Rösch, D. and Scheule, H. 2018, 'The Impact of Loan Loss Provisioning on Bank Capital Requirements', Journal of Financial Stability, 36 (June): 114– 29.

Laux ،C. and Leuz ،C. 2009 ،"The Crisis of Fair value Accounting: Making Sense of the Recent Debate" ،Accounting ،Organization and Society ، 34: 826–34.

Lee, M. J., Hwang, I. T. and Kang, S. M. 2020, 'The Effect of Forward-looking Criteria and IFRS on the Informativeness of Banks' Loan Loss Allowances: Evidence from Korea', Australian Accounting Review, 30 (2): 85– 104.

Lugo, D. 2020, 'FASB's Schroeder: Credit Loss Rules Not Trying to Drive a Particular Outcome', thomsonreuters.com, 27 March.

Marlin, S. 2020, 'CECL Working as Intended Amid COVID-19 Crisis, Says FASB', Risk.net, 18 March.

Maurer, M. 2020, 'New Credit-loss Standard Could Benefit Lenders if Regulators Loosen Capital Requirements, Study Says; Bankers and Lawmakers Have Criticized the Accounting Rule and Called for Additional Study', Wall Street Journal (Online), 11 February.

McSweeney, B. 2009, 'The Roles of Financial Asset Market Failure Denial and the Economic Crisis: Reflections on Accounting and Financial Theories and Practices', Accounting Organizations and Society, 34 (6–7): 835–48.

Meeks, G.W. and Luetkemeyer, B. 2020, 'Letter to Russell G. Golden, Chairman, Financial Accounting Standards Board', Congress of the United States, Washington DC, 23 March.

Murphy, B. A. (2017). The impact of adopting international accounting standards on the harmonisation of accounting practices. *The International Journal of Accounting*, *52*(4), 471-493.

Mutawaa, A. A., & Hawaidy, A. M. (2017). Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti companies. *International Business and Economics Research Journal*, *19*(5), 33-50.

Office of the Comptroller of the Currency, Treasury, the Board of Governors of the Federal Reserve System, and the Federal Deposit Insurance Corporation 2020, 'Regulatory Capital Rule: Revised Transition of the Current Expected Credit Losses Methodology for Allowances', Federal Register, 86 (62): 17723– 38.

Office of the Comptroller of the Currency, Treasury, the Board of Governors of the Federal Reserve System, and the Federal Deposit Insurance Corporation 2019, 'Regulatory Capital Rule: Implementation and Transition of the Current Expected Credit Losses Methodology for Allowances and Related Adjuمصرents to the Regulatory Capital Rule and Conforming Amendments to Other Regulations', Federal Register, 84 (31): 4222– 50.

Pallant, J. (2010). *SPSS survival manual* (4th ed.). New York, NY: McGraw-Hill.

Securities and Exchange Commission 2008, Report and Recommendations Pursuant to Section 133 of the Emergency Economic Stabilization Act of 2008: Study on Mark-To-Market Accounting, 30 December, SEC.

Shay, S.A. 2020, 'Time for Congress to Put an End to CECL', AmericanBanker.com, 25 March,

Simmons, K. J. (2017). A concept of comparability in financial reporting. *Accounting Review*, *82*(4), 680-692.

Szücs, T., & Márkus, G. (2020). The impact of IFRS 9 impairment calculation on European banks' market rating. ECONOMY AND FINANCE:

ENGLISH-LANGUAGE EDITION OF GAZDASÁG ÉS PÉNZÜGY, 7(3), 326-351.

Teotia, S. 2020, 'Statement on the Importance of High-quality Financial Reporting in Light of the Significant Impacts of COVID-19', Securities and Exchange Commission Public Statement, 3 April.

Vatsadze, N. (2017). Fair value accounting for financial instruments under IFRS: Before and after the financial crisis: Evidence from the United Kingdom. *Unpublished master's thesis*, Faculty of Economics and Administration, Masaryk University, Brno, Czechia.

Vyas, D. 2011, 'The Timeliness of Accounting Write-downs by US Financial Institutions During the Financial Crisis of 2007–2008', Journal of Accounting Research, 49 (3): 823– 60.

White, N.M. 2020a, 'House Panel Chairman Adds Voice to Call for Loan Loss Rule Delay', Bloombergtax.com, 24 March.

White, N.M. 2020b, 'Banks Turn Against Congress's Virus Relief from Loan-Loss Rule', Bloombergtax.com, 8 April.

Wood, F., & Sangster, A. (2015). *Business accounting* (12th ed.). Harlow: Pearson Education Limited.

World Health Organization 2020b, Coronavirus disease 2019 (COVID-19) Situation Report. 139, 7 June,

World Health Organization. (2020). WHO Virtual press conference on COVID-19. March 11, 2020. Published online on March, 11.

Zeff, S.A. 1978, 'The Rise of "Economic Consequences"', The Journal of Accountancy, 146 (6): 56– 63.